JLAC

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

من التهجير إلى... التطهير

التقرير السنوي 2016

يشـكر مركـز القـدس كل مـن الصحفـي فـادي عـاروري، المصـور ايـاد الطويـل، المصـورة مـرام عبـده، المصور محمد الحج علـى تبرعهـم بالصـور المسـتخدمة فـي التقريـر السـنوي للمركـز للعـام 2016.

- فادي عاروري (صورة الغلاف، والصفحات 2، 5، 22، 35، 45)،
- مرام عبده (الصفحات 31،30، 38)
- محمد الحج (الصفحة 5)
- اياد الطويل (الصفحة 24)

ونشكر كذلك كل من الزملاء مي فرسخ وحسين شجاعية على الصور التي التقطوها وتم استخدامها في التقرير السنوي 2016.

- مي فرسخ (الصفحات، 42، 49، 51، 54، 55، 59، 64)
- حسين شجاعية (الصفحة 46، 47)

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

التقرير السنوي

2016

قائمة المحتويات

رسالة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام 7

البيئة الخارجية 8

المناطق المصنفة «ج» 10

القدس في قلب الحدث 30

تدخلات المركز في مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية 40

المناصرة ورفع الوعي 46

البيئة الداخلية 54

مصادر التمويل 58

التقرير المالي 62

من نحن

مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان هو مؤسسة فلسطينية غير ربحية، تأسس في العام 1997، بعد انفصاله عن لجنة الصداقة الأمريكية «كويكرز»، والذي ارتبط بها منذ العام 1974 وحتى تاريخ انفصاله عنها في ذات العام المذكور سابقا. كان وما زال مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان في طليعة المؤسسات الفلسطينية التي تدافع عن الحقوق والكرامة الإنسانية للفلسطينيين وتتصدى لانتهاك هذه الحقوق. وقد قدم المركز منذ انفصاله عن لجنة الصداقة الامريكية في العام1997 خدمات قانونية مجانية شملت تمثيلاً قانونياً واستشارات قانونية ضد أشكال متعددة من انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بجانب ذلك يُقدّم المركز العديد من الخدمات الأخرى، مثل: الدفاع القانوني في قضايا المصلحة العامة، الإصلاح القانوني، رفع الوعيّ، الضغط والمناصرة من أجل سياسات اجتماعية واقتصادية مبنية على العدالة الاجتماعية ومبادئ حقوق الانسان ، متابعة التشريعات ، وغيرها من التدخلات والخدمات.

رؤية المركز

المساهمة في بلورة مجتمع فلسطيني متحرر تحكمه سيادة القانون.

رسالة المركز

تقديم التمثيل والخدمات القانونية للضحايا الفلسطينيين وخصوصاً الفئات الضعيفة والمهشمة بغض النظر عن مرتكبها والقيام بكل الأنشطة المساندة التي تؤدي إلى ذلك.

أهداف المركز

1. **الحد من المعاناة وتحسين حياة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال معالجة ما يلي:**

- المساهمة في تسهيل وتحسين حياة الضحايا من الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم من خلال تقديم خدمات التمثيل القانوني.
- التأسيس لتحويل حركة الدفاع عن حقوق الإنسان إلى حركة شعبية.
- توسيع نشاط المركز المجتمعي من خلال التشبيك والتنسيق والتعاون.
- العمل على ديمومة التطوير المهني والبناء المؤسساتي.
- تعزيز الوعي العام والمشاركة النشطة للجمهور فيما يتعلق بحقوق الإنسان وأهمية سيادة القانون.
- المساهمة والمشاركة في الضغط والمناصرة الدوليين من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

2. **إصلاح السياسات العامة والقوانين بما يتفق مع حقوق الإنسان وممارسات الحكم الرشيد، من خلال التعهد بما يلي:**

- مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والقضايا التي تختص بالمصلحة العامة.
- تعزيز ثقافة احترام وتقدير حقوق الإنسان وتأسيس قوى مناصرة.
- تعزيز أدوار المنظمات الفلسطينية الغير حكومية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

نفتالي بينيت، والمعروف بكونه زعيماً قومياً، داعماً للاستيطان، ومؤيداً لسياسات الضم والتوسع، والذي يقف ضد ما يعرف «بحل الدولتين»، قال لأنصاره ان تنصيب ترامب هو «نافذة صغيرة وفرصة» لضم المنطقة المصنفة «ج»، بدءا من معاليه ادوميم.

وزير التربية والتعليم الاسرائيلي

https://www.theguardian.com/world/2017/jan/03/far-right-israel-minister-naftali-bennett-bill-annex-maale-adumim-settlement-palestinian-territories

نهدي هذه الطبعة من التقرير لذكرى الراحل تيسير العاروري،
رئيس مجلس إدارة المركز، والذي رحل عن عالمنا صيف العام 2016، بعد حياة
كرسها بقضايا التعليم والنضال الوطني والاجتماعي والدفاع عن الكرامة الإنسانية.

رسالة رئيس مجلس الادارة والمدير العام

اعتدنا ان نقرأ في هذا المكان رسالة رئيس مجلس الادارة، الذي كانت رسائله ملهمة دوما لنا كطاقم تنفيذي، تحمل التشجيع وتساعدنا على استشراف المستقبل وتمنحنا طاقة اضافية لمواصلة الطريق.

لكننا هذا العام خسرنا قائدا ومعلما وصديقا برحيل رئيس مجلس الادارة تيسير عاروري الذي ترجل عن صهوة جواده وهو في قمة عطائه. وفاؤنا لتيسير ان نسير على ذات النهج، نهج خدمة الناس بأقصى طاقاتنا، نهج الحرص على مصادرنا باعتبارها مالا عاما نحن مساءلون عن أوجه صرفه وتحقيق أفضل النتائج. نهج الانتماء لفقراء الناس وبسطائهم، نهج التمسك بالكرامة الانسانية وقيم العدالة والتوق الأبدي نحو الحرية، نهج الاخاء بين بني البشر، نهج نبذ العنف والارهاب والتطرف والتعصب، والانفتاح على كل ما هو انساني وتقبل اختلاف ثقافات البشر واحترامها. نهج الايمان بدور المرأة والشباب وتسهيل وصولهم الى مواقع صنع القرار، المنهج المبني على الحقوق واشراك الناس في تحديد مصائرهم ولعب دور نشط في انتزاع تلك الحقوق باعتبارهم فاعلين اساسيين وباعتبار حركة حقوق الانسان حركة ديناميكية وليست مجموعة نخبوية.

ساهم تيسير ليس فقط في بناء نظم وعادات عمل بل وفي ترسيخ منظومة قيم تحولت الى اجراءات وعادات عمل.

كان تيسير يحثنا مبكرا على الاعداد لذكرى مرور 50 عاما على أطول احتلال وآخر احتلالات العصر، وذكرى مرور 70 عاما على القرار الأممي 181 بحل الدولتين، هذا القرار الذي بقي حبرا على ورق وتم بعده تشريد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني الذي ما زال مشردا ومحروما من التمتع بحقه في العودة وتقرير المصير، ذلك ان كل التدخلات التي نقوم بها لتخفيف أضرار ونتائج الاحتلال لن تشكل بديلا عن الحل الجذري في التحرر والانعتاق.

وعدنا لذكرى تيسير وذكرى عاطف سعد الذي سبقه في الرحيل، ووعدنا لكل من وضع ثقته بنا من متطوعين وداعمين وهيئة عامة ومجلس ادارة وشركاء وحلفاء ان نواصل ذات الطريق حتى تحقيق حقوقنا المشروعة وأهدافنا النبيلة.

وشكر خاص لكل من دعمنا ويدعمنا لتحقيق هذا الهدف

طاقم المركز وادارته التنفيذية

البيئة **الخارجية**

نطوي بصدور هذا التقرير عاما صعبا آخر في حياة الشعب الفلسطيني، دون حدوث أي تقدم فعلي باتجاه حل أي من المعضلات الكبرى التي تواجهه، وفي مقدمتها استمرار الانقسام الذي يعطل العمل على برنامج وطني موحد، واستمر حصار قطاع غزة وتعطلت معه عملية اعادة الإعمار حيث ما زالت الوف مؤلفة تنتظر دورها لاعادة اعمار بطيئة جراء نقص التمويل وتحكم الاحتلال في وتيرة ادخال المواد وسوء الادارة. وفي الضفة الغربية استمرت سياسة التصعيد الاسرائيلية، وخاصة تسريع وتائر التوسع الاستيطاني الذي ترافق مع أكبر موجة هدم تشهدها الأراضي الفلسطينية في العقدين الأخيرين، بحيث باتت عمليات الهدم جزءا من مخطط تهجير قسري تنفذه سلطات الاحتلال كجزء من هدف استراتيجي لضم المنطقة المصنفة ج والتي تشكل 60 بالمئة من الضفة الغربية، وتهجير الجزء الأكبر من سكانها، وخاصة التجمعات البدوية حيث أن أكثر من ثلث عمليات الهدم والترحيل تستهدف التجمعات البدوية والرعوية.

وحملت نهاية العام مؤشرات متعارضة، ففي حين صدر قرار يحمل الرقم 2334 عن مجلس الأمن الدولي، باجماع نادر في مجلس الأمن يدين الاستيطان بما في ذلك في القدس ويدعو الدول الى اتخاذ اجراءات لعدم التعاون مع النشاط الاستيطاني، ويطالب الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن نشاطات الاستيطان، الا أن الارادة الدولية ما زالت عاجزة عن فرض الالتزام بمبادئ القانوني الدولي الانساني على دولة الاحتلال. ومع الاشارات الايجابية التي حملها قرار مجلس الأمن جاءت تصريحات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب حول نيته نقل سفارة بلاده الى القدس المحتلة لتشجع الائتلاف الاسرائيلي الحاكم، وهو الأكثر تطرفا في تاريخ دولة الاحتلال، على بدء المناقشات واعداد الخطط لضم منطقة ج، بدءا من ضم مستوطنة معاليه أدوميم والشروع بتنفيذ مخطط E1 الكولونيالي،، وهو ما يعني دق المسمار الأخير في نعش حل الدولتين، وطرح بدائل أخرى كلها صيغ مختلفة من أسوأ طبعات الأبرتهايد وتفوق في خطورتها خطورة نظام الأبرتهايد البائد في جنوب افريقيا.

وأثناء اعداد هذا التقرير للطبع، صادقت لجنة التشريع في الكنيست الاسرائيلي بالقراءتين الثانية والثالثة على قانون «التسوية» الذي يهدف الى شرعنة المستوطنات والبؤر الاستيطانية، هذه المصادقة التي تشكل تحديا للارادة الدولية ممثلة بقرار مجلس الأمن الدولي وخرقا جسيما للقانون الدولي الانساني يرقى الى اعتباره جريمة حرب. وقد توجه المركز بالشراكة مع مؤسسة عدالة ومركز الميزان باعتراض جوهري على هذا القانون بموجب توكيلات فردية من 18 بلدية ومجلساً قروياً في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية تتأثر بهذا القرار.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي لم يكن الوضع أفضل حالا، اذ يستمر عمل هيئات وأجسام انتهت شرعيتها الانتخابية، بل تم الغاء الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في اكتوبر من العام المنقضي، مع وجود جيل كامل ممن هم دون الثلاثين عاما ويشكلون اكثر من 72% من المواطنين لم يشاركوا في انتخاب أي ممن يتربعون على السلطة ويمسكون بزمامها، ورغم تحديد موعد جديد لاجراء الانتخابات المحلية مطلع ايار 2017 الا ان من غير المؤكد ان تشمل كافة الأراضي الفلسطينية.

ومع استمرار تعطيل عمل المجلس التشريعي تعمقت هيمنة السلطة التنفيذية على التشريع والقضاء، الذي يشهد أزمة عميقة منذ عزل آخر رئيسين لمجلس القضاء الأعلى بواسطة متنفذين في الأمن مما أساء الى القضاء الضعيف أصلا.

فقد دلت نتائج مسح أجراه الجهاز المركزي الفلسطيني للاحصاء لصالح برنامج سواسية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) أجري على عينة من 8000 أسرة فلسطينية، انخفاضا في نسبة المبحوثين الذين قاموا بالتبليغ عن جرائم كانوا شهودا عليها او ضحايا لها. ويمكن تفسير ذلك بأن نسبة 85% من بين الذين قدموا بلاغات عن جرائم خلال 12 شهرا سبقت المسح يعتقدون أن التحقيقات التي أجرتها الشرطة كانت دون المستوى، كما تعتقد نسبة 47% من المبحوثين بأن أجهزة العدالة والأمن لا تملك القدرات الكافية.

ومن أخطر ما جاء في المسح المذكور هو المقارنة بمسحين سابقين حيث أظهر تراجعا كبيرا. ففي حين كانت القضايا المالية والنزاعات على الأراضي ونزاعات العمل هي أكثر القضايا التي تنظرها المحاكم في المسحين السابقين أصبحت أكثر القضايا التي تنظرها المحاكم هي قضايا الطلاق والزواج والشجارات وقضايا العنف الأخرى تليها قضايا السير، وهذا يشير الى اتجاه المواطنين لوسائل اخرى لحل منازعاتهم في القضايا الأكثر أهمية مما زاد من العنف الداخلي الذي زاد عدد القضايا الناجمة عنه. وهذا ما أكده 43% من المبحوثين الذين قالوا انهم لن يتوجهوا للقضاء لحل منازعاتهم بسبب ضعف الثقة فيه، واعتبر قرابة نصف المبحوثين ان نظام العدالة بطيء.

ان كل هذه مؤشرات لتراجع دور الجهاز القضائي رغم الاستثمارات الضخمة فيه، ونحن نعلم ان تراجع القضاء يدفع الناس لأخذ القانون باليد، مما يهدد السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي ويمس بالفئات الضعيفة والفقيرة التي لا تملك القوة لتحصيل الحق باليد، وهو ما يعزز حالة الفلتان وتنشأ عصابات تقوم بدور التحصيل وتوفير الحماية لقاء أنواع مختلفة من الرشاوى، مما يجعل أي مواجهة أو حلول أمنية للفلتان قاصرة وتؤدي الى نتائج عكسية.

أمام هذه الوقائع هناك تراجع في اللجوء الى القضاء وبتنا في المركز نتردد كثيرا قبل طرق أبواب القضاء مع مؤشرات فقدان استقلاليته لصالح السلطة التنفيذية كما حصل معنا في عديد القضايا. وزاد الطين بلة بتشكيل محكمة دستورية تفتقر لأبسط مقومات الاستقلالية والفاعلية وتهدد بمزيد من التردي لسمعة ومكانة القضاء.

تواجه المجتمع الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك العاملة في الدفاع عن حقوق الانسان، تحديات كبرى جراء تداخل السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية واحتكارها للتشريع وصدور تشريعات دون حوار ودون احترام للقانون الأساسي وتراجع دور القضاء، مما يدفعها للبحث في وسائل اخرى مثل حملات الضغط وبناء الائتلافات بل والنزول الى الشارع، مما يتسبب في مزيد من الاحتقان ويؤدي الى تعديات على الحق في التجمع ووجود اعتقالات على خلفية الرأي السياسي او التعبير عن الرأي.

تواجهنا تحديات كبرى متعددة المصادر وتشكل ضغطا اضافيا على مصادرنا وكوادرنا وتدفعنا لاعادة تصنيف اولوياتنا للتصدي لهذه البيئة التي تنحى لمزيد من التعقيد على مختلف الساحات ومع مختلف الأطراف.

المناطق **المصنفة «ج»**

العام الأسوأ في مناطق ج

شهد العام 2016 تصعيدا كبيرا في السياسات الاسرائيلية في مناطق "ج" حيث شهد أعلى موجة هدم، بما يشمل منازل وبيوت زراعية ومحال تجارية في الضفة الغربية والقدس، اذ تم هدم 1,089 منشأة خلال عام 2016، مما ادى الى تهجير 1,593 شخصا، حسب توثيق مكتب الشؤون الانسانية التابع للامم المتحدة (اوتشا). وهذا يعتبر الرقم الاعلى منذ عام 2009 وهو التاريخ الذي بدات فيه اوتشا بتويثق عمليات الهدم. وهذا ما أكده التقرير السنوي لهيئة شؤون الجدار والاستيطان كذلك. وتبلغ عدد حالات الهدم في الملفات التي يتابعها مركز القدس لنفس الفترة 266، نجح المركز في الغاء 21 واصبحت البيوت والمنشات محمية كليا، هذا بالإضافة إلى الإستمرار في متابعة 1831 قضية من السنوات السابقة.

وفي نفس الفترة بلغ عدد اخطارات الهدم التي اصدرتها الادارة المدنية من خلال لجنة التفتيش التابعة لمجلس التنظيم الاعلى احد اذرع الاحتلال وبلدية القدس المحتلة، 774 اخطارا كانت حصة القدس منها 124 اخطارا. وقد تبنى مركز القدس 290 اخطارا في الضفة الغربية أي حوالي 45% من مجمل الاخطارات التي وزعت في الضفة الغربية (تقرير هيئة شؤون الجدار).

جدول اخطارات الهدم وجدول عمليات الهدم الفعلي:

السنة	اخطارات الهدم	عمليات الهدم الفعلي
2012	930	585
2013	1090	662
2014	864	577
2015	700	535
2016	774	1089

استمرار نهب الاراضي

مع انتهاء هذا العام ايضا تمت المصادقة على القراءتين التمهيدية والاولى لمشروع قانون التسوية من قبل لجنة التشريع في حكومة الاحتلال، وتمت المصادقة عليه بالقراءتين الثانية والثالثة من قبل الكنيست الاسرائيلي أثناء اعداد هذا التقرير للطبع، وهذا القانون وحسب فهم وزير المعارف في حكومة الاحتلال «نفتالي بينيت»، سيمهد للسيطرة على اكبر مساحة من الارض باقل عدد من السكان وترجمته الحرفية توسيع عملية التهجير القسري وسلب الارض، وهذا يشكل مخالفة جسيمة وجريمة حرب حسب القانون الدولي الانساني الذي ينطبق على المناطق المحتلة، كما أنه مخالف لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بالارض المحتلة عام 1967 بما فيها القرار 2334 لمجلس الامن والمتعلق بالاستيطان والذي صوت عليه باجماع 14 دولة عضو وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت ليلة 24/12. هذا بالاضافة الى 6 مشاريع قوانين كلها تصب في خانة ضم الاراضي الفلسطينية وتطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنين المقيمين بصورة غير شرعية في الأراضي المحتلة، وكانت هذه المشاريع على النحو التالي:

- مشروع قانون السيادة الاسرائيلية على المستوطنات.
- مشروع قانون لسريان انظمة التنظيم والبناء الاسرائيلية على مستوطنة معالي ادوميم.
- مشروع مماثل خاص بمستوطنة اريئيل.
- مشروع قانون بفرض القوانين الاسرائيلية على المستوطنين ويصدر بامر عسكري.
- مشروع قانون لمنع اخلاء مستوطنة عمونه وتثبيتها.
- مشروع قانون لاستكمال بناء الجدار في الاغوار وغرب وجنوب الخليل.

وخلال فترة التقرير تبنى المركز (6) قضايا تتعلق بالاراضي ما زالت قيد المتابعه بالاضافة الى 45 قضية قيد المتابعه من السنوات الماضية.

السطو يشمل حتى شربة الماء

استمرت السياسة الاسرائيلية في السيطرة على المصادر الطبيعية، ومنها المياه، كما كانت في السابق وبقيت حصة الفلسطينيين من المياه كما هي، وفي مناطق عديدة تبين ان الفلسطينيين يحصلون على حصة اقل مما يعطيهم اياها البروتوكول الخاص بالمياه الملحق بالاتفاقيات المرحلية (اوسلو). وهذا ادى الى تفاقم ازمة المياه في العديد من المناطق والتي لم تكن تعاني في السابق نتيجة تقليص حصتهم من مياه الشرب والمياه المخصصة للزراعة بحجة الازمة العامة للمياه رغم انه لم يجر أي تقليص لحصص الاسرائيليين بما في ذلك المستوطنات. ففي الوقت الذي توسعت فيه العديد من المستوطنات دون أي شكوى تتعلق بالمياه عانت المحافظات الفلسطينية من أزمات مختلفة، فقد شهدت محافظة سلفيت مثلا ازمة مياه خانقه خلال صيف 2016، وتبين لنا في اجتماع عقد في المحافظة وضم معظم المجالس البلدية والقروية فيها، ان جميع هذه التجمعات تعاني من تقليص في حصتها الشهرية والتي هي شحيحة أصلا. وبعد التقليص تفاقمت الازمة لا سيما وأن الجانب الاسرائيلي يشترط موافقة اللجنة المشتركة (الاسرائيلية –الفلسطينية) على أي مشروع يتعلق بحفر او ترميم أي بئر ارتوازي او مصدر من مصادر المياه المتوفرة وهذه اللجنة

وحسب معلومات مصدرها سلطة المياه الفلسطينية لم تجتمع منذ 11 عاما. معظم المحافظات تعاني من نفس المشكلة وبشكل اكبر التجمعات البدوية في مناطق «ج».

اما فيما يتعلق بآبار جمع المياه التي ينشئها المزارعون الفلسطينيون للاستخدام الزراعي والتي تعتمد على جمع مياه الامطار الهامشية التي تضيع عادة، واعادة استخدامها عند الحاجة في فصل الصيف، فان الادارة المدنية للاحتلال تعاملها معاملة البناء الغير مرخص وتصدر لها اوامر وقف عمل، وتحتاج متابعتها القانونية نفس اجراءات وتكاليف متابعة المنازل خلافا للقانون الاردني والذي من المفروض ان يكون هو المطبق في مناطق «ج» وخلافا حتى لبروتوكول المياه الذي اشرنا اليه سابقا والذي لا يشترط الحصول على رخصة لحفر بئر لجمع مياه الامطار.

تبنى المركز خلال 2016 (12) قضية تتعلق بابار جمع المياه.

حماية خزان مياه بسعة ٥٠٠ متر مكعب من الهدم في عين البيضاء في الاغوار

تبنى المركز بتاريخ 18.08.2015، قضية المواطن (ز. د) وبالنيابة عن مجموعة من المزارعين في منطقة عين البيضاء في الاغوار.

تتمحور القضية حول تلقي مجموعة المزارعين لاخطاري وقف عمل وهدم لخزان ماء بسعة 500 متر مكعب وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، يستخدم لري اراض زراعية في تلك المنطقة، حيث تشكل الزراعة العمل الوحيد الذي يعتمد عليه موكلونا من الناحية الاقتصادية في حياتهم اليومية.

في الجلسات الاولى التي عقدت امام لجان الادارة المدنية، أصرت تلك اللجان على رفض مجمل الادعاءات القانونية واصدرت قرارا يقضي بهدم خزان الماء لعدم الترخيص.

توجهنا بالتماس للمحكمة العليا الاسرائيلية أثرنا فيه كل الدفوع القانونية والتي ارتكزت على حقوق الفلسطينيين في الاستفادة من مصادر المياه المتاحة لأغراض الشرب والري، وتم كذلك تبيان اوجه القصور والمسؤولية التقصيرية لدى القائد العسكري في الادارة المدنية الاسرائيلية وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان، وعلى الاخص اتفاقية جنيف والتي تلقى على عاتق القائد العسكري في المناطق المحتلة رعاية مصالح السكان المحليين في تلك المناطق، وكذلك التعسف في استعمال سلطته تجاه المواطنين الفلسطينيين.

حيث من المعروف ان دولة الاحتلال وضعت يدها على غالبية مصادر المياه في الضفة الغربية من آبار جوفية وينابيع، ولا تسمح للفلسطينيين باستخدام تلك المصادر واستغلالها الا القليل منها، وان حصة المواطن الاسرائيلي الواحد من المياه تعادل اضعاف حصة المواطن الفلسطيني.

وبنتيجة المتابعة القانونية والتي امتدت لأكثر من عام ونصف، تمكنا من الحصول على قرار من المحكمة العليا الاسرائيلية بإلغاء قرار الهدم.

الغاء امر هدم خزان مياه فروش بيت دجن

تراجعت الادارة المدنية للاحتلال عن نيتها هدم خزان المياه الرئيسي والوحيد لقرية فروش بيت دجن بعد اعتراض الأهالي لدى المحكمة العليا الاسرائيلية، وقدمت تلك الادارة التزاما للمحكمة بعدم هدم الخزان وانها في حال ارادت ذلك مستقبلا ستمهل الأهالي فرصة للاعتراض مجددا.

وكان مجلس قروي فروش بيت دجن قد تلقى، في شهر شباط من عام 2015، أمر وقف عمل وهدم لخزان المياه الرئيسي الذي يتسع لاكثر من 500 كوب ويستفيد منه اكثر من 1000 مواطن يسكنون التجمع بحجة عدم الترخيص.

تمت متابعة الملف بالمراحل الأولى أمام لجان التنظيم في الادارة المدنية الاسرائيلية، وتم شرح طبيعة المبنى وحاجة المواطنين لهذا الخزان، فجاء قرار لجان التنظيم في الادارة المدنية ان يتم تقديم طلب ترخيص للمبنى، وعملت الوحدة القانونية بتقديم طلب الترخيص للجهات التنظيمية؛ لكن تم رفضه لعدم وجود اثبات ملكية حيث أن الأرض المقام عليها المبنى مصنفة أملاك دولة.

نتيجة لذلك توجه المركز بتقديم إلتماس للمحكمة العليا الاسرائيلية، وتطرق إلى حاجة الناس إلى المياه؛ وعلى إعتبار ان الأملاك الحكومية مخصصة لإستخدام الصالح العام، وان القائد العسكري ملزم برعاية مصلحة السكان المحليين، مستندين لأحكام اتفاقية لاهاي وجنيف، مع التركيز على أن الأمر يتعلق بحاجة ماسة للسكان وهي الحصول على مياه الشرب.

وبناءا على ما تقدم تراجعت الادارة المدنية عن قرار الهدم وأبلغت المحكمة العليا الاسرائيلية تراجعها عن هدم الخزان.

مصادرة المعدات والتدخل في المشاريع الانسانية

يعمل عدد من المنظمات الدولية العاملة في المناطق المحتلة، وبالشراكة مع بعض المؤسسات الفلسطينية التنموية، على تقديم مساعدات انسانية طارئة لضحايا السياسة الاسرائيلية في مناطق «ج»، وخصوصا بعد عمليات الهدم والترحيل وخصوصا للتجمعات البدوية. تشترط الادارة المدنية للاحتلال الحصول على موافقه مسبقة قبل السماح بتقديم هذه المساعدات في مخالفة واضحة للقانون الدولي الانساني الذي يفرض على السلطات القائمة في حالات النزاع تسهيل ايصال المساعدات الانسانية، وترفض هذه المؤسسات الاشتراطات كون المساعدات الانسانية هي في صلب عملها والتزاما من المجتمع الدولي تجاه هؤلاء الضحايا والذين من المفروض ان يكونوا محميين بموجب القانون الدولي الانساني الذي يفرض على دولة الاحتلال حمايتهم وتقديم المساعدة الانسانية الضرورية. بدل ان تقوم دولة الاحتلال بهذا فهي تقوم بهدم منازلهم وتهجيرهم خلافا لاتفاقيات جنيف بخصوص حماية المدنيين وتحولهم من مواطنين محميين الى ضحايا وبالتالي فان هذه المؤسسات الدولية وكثير منها يتبع للامم المتحدة ومعظمها تمول من قبل دول الاتحاد الاوروبي تقوم بتقديم هذه المساعدات. ولكن قوات الجيش الاسرائيلي تصادرها أحيانا قبل وصولها الى المناطق المحددة لها وتقوم بمصادرة مواد المساعدة بالاضافة الى مصادرة المركبات التي تنقلها، وتقوم بتدمير واتلاف ما يصل منها، حتى أدوات حفظ المياه والمساعدات الغذائية.

وفي هذا المجال فان المركز يتبنى العديد من القضايا التي تتعلق بمصادرة المركبات التي تنقل هذه المساعدات واحيانا تشمل القضية المركبة وحمولتها. ليس لدينا حتى اللحظه احصائيات كامله حول عدد حالات المصادرة ولكن المركز تبنى خلال عام 2016 17 قضية وتابع 3 قضايا من السنة الماضية.

بالاضافة لمصادرة المساعدات فان الادارة المدنية تقوم بهدم المنشات التي تتعلق بمشاريع انسانيه مثل المدارس، ابار المياه، خزانات المياه، مشاريع كهرباء ومياه وكلها مخصصه للفلسطينيين في منطقة «ج».

سلطات الاحتلال تتواطأ مع اعتداءات المستوطنين

استمرت اعتداءات المستوطنين على المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة وبلغ مجموع الاعتداءات خلال عام 2016 ما مجموعه 98 اعتداء تراوحت ما بين اطلاق النيران، الاعتداء الجسدي، والاعتداء على الاملاك واضرام النيران فيها بالاضافه لقطع الاشجار (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية).

كل هذه الاعتداءات تجري في ظل نظام عقيم لمعالجة الشكاوي التي يقدمها الفلسطينيون للشرطة الاسرائيلية. والتي وثقها محامو مركز القدس، وهذا التوثيق حاليا يستخدم في المتابعه القانونية حيث يثبت بشكل واضح تواطؤ الجيش والشرطة وعدم قيامهم بتحقيقات جدية ويقومون باغلاق ملفات الشكاوي دون ابلاغ المشتكين.

التوسع الإستيطاني/ عنف المستوطنين

- منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بنسبة 600%.[1]

- مع نهاية تموز 2015، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية (379,755) والقدس الشرقية (205,313) أي ما يقارب 585,068 مستوطن. ويمثل ذلك ارتفاعاً بمقدار 65,000 منذ تاريخ إصدار تقرير الأمم المتحدة، أو ما نسبته 12.5% إن عدد المستوطنين في الضفة الغربية في تنام بحوالي 2.5 ضعف أسرع من النمو السكاني داخل إسرائيل بنسبة نمو تصل إلى 4.9% سنوياً. وبهذه المعدلات الحالية سيزيد عدد المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية عن 600,000 عام 2016. [2]

- استثمرت الحكومة الإسرائيلية حوالي 795 مليون دولار أمريكي في المستوطنات، وتقديم إعانة مالية تصل إلى 28,000 دولار أمريكي لكل شقة مبنية في أي من المستوطنات ويتمتع المستوطنون بإمكانية الوصول إلى العديد من المزايا المالية بما في ذلك الإعفاءات الضريبية. [3]

- إن الشكاوى المقدمة من قبل الفلسطينيين ضد المستوطنين يتم رفضها بنسبة 91% دون اتخاذ أية إجراءات فعالة. بينما في الحالات التي تشتمل على شكاوى مقدمة من المستوطنين ضد الفلسطينيين، يصل ما نسبته 95% من الحالات إلى المحكمة.[4]

- بلغت أعداد الإعتداءات المرتبطة بالمستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين والتي نجم عنها خسائر بشرية وأضرار بالممتلكات منذ العام 2012 وحتى كانون أول من العام 2016، 1415 إعتداء.[5]

1. https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf.
2. WCLAC. Sep. 2015. http://www.wclac.org/english/userfiles/SETTLER%20VIOLENCE%20-%20SEP%202015.pdf
3. https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf.
4. https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf
5. OCHA. https://www.ochaopt.org/content/monthly-figures.

قريوت نموذج مكثف لأنماط مختلفة من اعتداءات المستوطنين

"دراسة حالة"

إن التوسع الاستيطاني والعنف الذي يمارس من قبل المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين، لم يدمر فقط إمكانية حل الدولتين ولكن أيضاً قدرة الفلسطينيين على البقاء والعيش في المناطق المصنفة «ج». وبالفعل أنشئ هذا المشروع الاستيطاني لتهجير الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم قسرا، وبالتالي ضم المزيد من الأراضي من خلال سياسة هدم المنازل، ومصادرة الأراضي والعنف والمضايقة والتخويف. ومن افضل الامثلة على ذلك ما يحدث في قرية قريوت. حيث تقع القرية بين محافظتي نابلس ورام الله، ومحاطة بثلاثة تجمعات استيطانية إسرائيلية كبيرة (هي شيلو، إيلي، وشبوت راحيل)، اضافة الى اربعة تجمعات اخرى تعتبر غير شرعية حتى بالمعايير الإسرائيلية (هي يش كوديش، ادي اد، يحيى وغيرها). ولذلك تعتبر قريوت نقطة تماس في سعي إسرائيل لتوسعة وربط هذه المستوطنات غير الشرعية في المنطقة. وبعد اقرار الكنيست الإسرائيلي مؤخراً لمشروع قانون استيطاني جديد وبناء عليه سيشرع الاحتلال بمباشرة بناء قرابة 4000 وحدة استيطانية جديدة في 55 بؤرة استيطانية منتشرة في المناطق "ج". وفي حال تنفيذ هذا القرار سيتم اضافة 128 وحدة استيطانية جديدة "لمستوطنة إيلي"، والمقامة على أراضي قرقرى قريوت والساوية واللبن، والتي تعود ملكيتها لاهالي القرى المذكورة. ولكن على الارض تسير المخططات لبناء 650 وحدة استيطانية جديدة وليس فقط 128 وحدة، وبالتالي مصادرة ما مجموعه 1002 دونم من اراضي تلك القرى. ولدى مركز القدس للمساعدة القانونية الخطط لمواجهة وتحدي قضايا مصادرة الأراضي أمام المحاكم الإسرائيلية ذات العلاقة، باعتبارها غير قانونية حتى بموجب القانون الاسرائيلي فضلا عن مخالفتها الجسيمة للقانون الدولي الانساني.

مصادرة الأراضي وهدم المنازل

من أصل أراضي القرية والتي تبلغ مساحتها 22,000 دونم، تمت السيطرة حتى الآن على 14000 دونم لصالح البناء الاستيطاني. ومن ال8000 دونم المتبقية، تم تخصيص 366 دونما فقط للتوسع العمراني، أي أنها مصنفة كمناطق «ب»، حيث تصنف المنطقة المتبقية كمناطق «ج»، وللوصول الى هذه الاراضي لا بد من المرور خلف المستوطنة، مما يشكل خطورة كبيرة على الفلسطينين. 29 من منازل القرية التي تقع في المناطق المصنفة «ج» فيها أوامر هدم ويتابع المركز قضاياها. تم مؤخراً وصل القرية بشبكة المياه، والتي كانت بمبادرة من عدة قرى مجاورة. في السابق كانت تتم تغطية الاحتياجات إلى حد ما من الينابيع الطبيعية والأنابيب البدائية، بالإضافة إلى تجميع مياه الأمطار. من بين خمسة ينابيع طبيعية مستخدمة، وضع المستوطنون يدهم على 3 منها. اما الاثنين المتبقيين فيواجه الفلسطينيون الذين يقتربون منهما هجمات متكررة من قبل المستوطنين وحتى الاعتقال من قبل الجيش.

وقد دفعت الانتهاكات الاسرائيلية من مصادرة للأراضي، وهدم المنازل، وعنف المستوطنين، بالإضافة إلى الضغوطات اليومية من قبل الاحتلال، الكثيرين من أهالي القرية الى النزوح داخلياً (إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية) أو السعي وراء الهجرة الى الخارج. ويعيش حالياً 3000 مواطن في القرية فقط من أصل سكان التجمع وعددهم الأصلي 23000، يعيش معظمهم خارج القرية، حيث فقد الكثيرون ممن هاجروا القدرة على العودة (أي أنهم فقدوا هويتهم الفلسطينية أو هوية أطفالهم أو أنهم يخضعون لشروط اللجوء). ولكن حتى وإذا كان بإمكانهم العودة، فأي أرض سيعودون إليها؟

الزراعة هي الاستثمار الذي تعتمد عليه كل من مستوطنتي «شيلو» و«إيلي»، وبالتالي تعتبر السيطرة على الأراضي الفلسطينية مدخلاً أساسياً لهذا المسعى. تنتج المستوطنات العنب، والورود، وتشكيلة من الأشجار المثمرة، وحديثاً أيضاً الزيتون. وخلف كل متر مصادر من الأرض الفلسطينية، تسكن قصة من الخسارة والدموع وإراقة للدماء الفلسطينية. إن قطع التواصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية، هو احدى طرق نهب المزيد من الاراضي. حيث تم إغلاق المدخل الرئيسي والطريق التي تصل قرية قريوت بشارع نابلس – رام الله «والعالم الخارجي» بالمكعبات الإسمنتية منذ عام 2002. الأمر الذي له تداعيات سياسية عميقة، بالإضافة إلى التأثير على حرية حركة وتنقل أهالي القرية (أي إمكانية الوصول إلى الأرض الزراعية والساعات والتكاليف التي تضاف إلى وقت الرحلة اليومية).

حاولت العائلات إعادة فتح الطريق 118 مرة، من خلال الاحتجاجات والمقاومة السلمية التي قوبلت في كل مرة بوحشية الغاز المسيل للدموع والاعتداء الجسدي من قبل الجيش الإسرائيلي والمستوطنين المرافقين له. حيث في كل مرة كان يتم إغلاق الطريق لضمان وصول المستوطنين واستخدامهم المستمر للأراضي المحيطة بالطريق وتواصل المستوطنات المحيطة بالمنطقة. هذه الطريق هي أكثر من مجرد شارع للعبور، فهي نموذج مصغر من الصراع لتواصل أو فصل القرية عن القرى القريبة، بكلمات اخرى فان هذا الشارع هو الطريق الوحيد ليحافظ الفلسطينيون على التواصل مع القرى الفلسطينية الاخرى أو سيتم اغلاقه وجعله طريقا واصلا ما بين المستوطنات المحيطة. وبالفعل، يمثل إغلاق الطريق نقطة تواصل كل من مستوطنتي شيلو وإيلي وفصل كل من جالود، وترمسعيا، وقريوت (والتي تقوم عليها شيلو)، واللبن، والساوية (والتي تقوم عليها إيلي) عن بعضها البعض، وقريوت عن نفسها (حيث أنها الصلة أو نقطة الالتقاء لهاتين المستوطنتين).

العنف والتخويف

تضم مستوطنة شيلو مدرسة دينية متطرفة تقوم على تحريض الطلاب ونشر الرسائل المعادية للفلسطينيين لهم. ومن غير المستبعد ان تكون هذه المدرسة هي مصدرعصابات المستوطنين المتطرفة (مثل عصابات تدفيع الثمن). وقد ألحقت هذه العصابات الكثير من الدمار في المنطقة من تخريب للممتلكات وصولاً إلى القتل، إضافة إلى حرق عائلة دوابشة وهم أحياء السنة الماضية من قبل مستوطنين من امتداد مستوطنة يش كاديش. وتؤكد رسائل الرسوم الجدارية التخريبية صلة كل عمل عنفي بفكر هذه العصابات، كتلك الموقعة «تدفيع الثمن». غالباً ما تردد الوديان صدى تدريبهم العسكري الزائف والتدرب على الأهداف عبر الجبال، في محاولة لإبراز القوة والترهيب.

شهدت قريوت الكثير من أعمال عنف المستوطنين في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أثر على حرية الحركة، والقدرة على الفلاحة وزراعة الاراضي، والشعور بالأمان وخاصة الأطفال اثناء ذهابهم وعودتهم من المدرسة، والقدرة على الوصول إلى المياه، بالإضافة إلى الارهاب الذي يمارسه جيش الاحتلال في محاولة لكسر روح المقاومة لدى سكان هذه القرية. في كثير من الأحيان يستهدف عنف المستوطنين الأراضي الزراعية الخاصة بالفلسطينيين من اجل الاستيلاء عليها. شهد موسم قطف الزيتون العام الماضي الكثير من الاعتداءات والهجمات. فعلى سبيل المثال تعرضت احدى العائلات الفلسطينية لحرق سيارتها وتم إجبارهم على الخروج من أرضهم على يد مستوطنين مسلحين من مستوطنة إيلي بينما كانوا يقطفون أشجار الزيتون الخاص بهم. وهذه الاحداث هي للأسف أمر متكرر الحدوث تجاه سكان التجمع، الذين غالباً ما تكون حياتهم مهددة، في حال تواجدهم في اراضيهم والتي هي ملكهم الخاص.

حالة الطفل ميسرة

هاجم المستوطنون، قبل حوالي السنتين، الطفل «ميسرة» والذي كان بعمر 12 سنة، بينما كان يتواجد في حقل عائلته. أطلق المستوطنون النار على الطفل وبينما كان يركض لينجو بحياته، حيث كسرت ساقه في ثلاثة مواضع بعد اضطراره القفز من ارتفاع عال. اختبأ بين الأشواك لمدة ساعة بينما كان المستوطنون يبحثون عنه، الى ان عثروا عليه، وبدأوا بتعذيبه من خلال سحب ساقه المكسورة وهو تحت تهديد السلاح. تم تصوير الحادثة بالكاميرا وتوثيقها من قبل السيد بشار قريوتي (أحد أعضاء المجلس القروي والمنسق الطبي للهلال الأحمر الفلسطيني)، والذي اتصل فوراً بوحدة المسعفين وتوجهوا معاً نحو موقع الحادثة. كان الضرب قد توقف حينها، ولكن تم منع المسعفين من الاقتراب من الطفل، الذين كان ملقى على الأرض وهو ينزف وبين واعٍ وفاقد للوعي. بعد إصرار المسعفين على معالجة الطفل، سمح لهم بتقديم الرعاية الأولية وعمل جبيرة مؤقتة تحت تهديد السلاح. ومن ثم تم انتزاع الطفل سريعاً بالقوة من أيدي المسعفين ونقله على حمالة عسكرية لتلقي «الرعاية» الطبية في مستوطنة «إيلي». كانت الرعاية التي تلقاها ميسرة في المستوطنة عبارة عن إعطائه مادة مهلوسة والتحقيق معه من قبل الشرطة. بعد الكثير من جهود الضغط والمناصرة الفورية بعد الحادثة، والاتصالات المكثفة من قبل أهالي التجمع والمنظمات المحلية والدولية، تم تسليم الطفل للمسعفين والذين أخذوه على الفور لمستشفى فلسطيني في نابلس. هناك، أخبر الأطباء العائلة بأن ميسرة كان على حافة الشلل بل حتى الموت. قررت العائلة اثر هذه الحادثة الهجرة الى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتلقى ميسرة الرعاية الطبية والنفسية الاجتماعية المستمرة والتي بدأت في فلسطين قبل رحيله. وللأسف فإن ميسرة هو واحد من مئات الفلسطينين الذين يتعرضون لعنف المستوطنين والتنكيل من قبل الجيش الاسرائيلي بشكل يومي.

وحشية الجيش

تسببت وحشية المستوطنين والجيش في العام 2015 ، بقتل شابين (كلاهما بعمر 18 عاما) من قريوت. حيث تم إطلاق النار عليهما من قبل المستوطنين لكونهم «قريبين جداً» من المستوطنة، وتم تعذيبهم، والتنكيل بأجسادهم ودهسها بشكل متكرر باستخدام الجيب العسكري. كانت هذه جريمة بشعة ووحشية، هدفت إلى ترويع وزرع الخوف في قلوب اهالي التجمع. في حين يتمتع المستوطنون بالحصانة والحماية الكاملة التي يوفرها الجيش لهم. كذلك فان الجيش بحد ذاته هو أكبر مصدر للعنف في القرية. حيث يدخل الجيش القرية تقريباً بشكل يومي في محاولة لتخويف سكان التجمع من خلال مداهمات المنازل (والذي يتضمن قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع التي يتم إلقاؤها داخل المنزل) والاعتقال التعسفي للشباب. بشار، هو عضو في مجلس قروي قريوت وناشط ضد الجدار والتوسع الاستيطاني، أخبر مركز القدس للمساعدة القانونية عن الاعتقالات المتعددة التي تعرض لها وعن اخر اعتقال له في بداية العام 2016 . حيث ان هذا الاعتقال هو اعتقاله الرابع، وحصيلة اعتقالاته هي 3 سنوات من حياته في سجون الاحتلال (و7 إصابات). كما تم إيذاؤه جسدياً من قبل المستوطنين بينما كان يفلح ارضه، ومن قبل الجيش بينما كان يتظاهر، وبينما هو جالس فقط في منزله خلال المداهمات التعسفية، إضافة إلى تدمير الممتلكات الخاصة به وبعائلته كنوع من انواع العقاب الجماعي.

التدخلات التي ينفذها المركز لصالح التجمع :

يوفر مركز القدس للمساعدة القانونية في قريوت خدمات قانونية تشمل 27 قضية هدم منازل، وقضية جماعية بخصوص اغلاق الطريق الرئيسي للقرية. بالإضافة إلى تنفيذ نشاطات رفع الوعي والتدريب فيما يتعلق بتوثيق الاعتداءات.

أخذ أهالي التجمع المبادرة بتشكيل لجنة مشابهة للجان التي تم تشكيلها في القرى المحيطة والمكلفة بمراقبة ومتابعة تحركات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين والهادفة الى تهجير الفلسطينيين. حالياً، تحتفظ المجموعة بسجل لانتهاكات الجيش والمستوطنين حتى يتم تفعيل عمل اللجنة بشكل كامل العام 2017.

سياسة العقوبات الجماعية

استمرت حكومة الاحتلال بممارسة سياسة العقوبات الجماعية وبشكل أكبر من ما مارسته في السنوات الأخيرة، ويمكن رصد هذه السياسة من عدة مجالات:

- الاعتداء على حرية الحركة والتنقل:

إغلاق الطرق: شهدت الضفة الغربية العام 2014 على اثر «الهبة الشعبية» في حينه العديد من الانتهاكات الاسرائيلية لحرية حركة وتنقل الفلسطينين، وتمثلت بشكل رئيس باعادة اغلاق العديد من الطرقات التي تربط مدن وقرى الضفة الغربية. بالاضافة الى الإغلاقات المتكررة للقرى، والبلدات الفلسطينية وحتى محافظات بأكملها المفروضة من خلال نظام من الحواجز الثابتة، والحواجز الطيارة، والمعيقات الفيزيائية، والطرق التي يمنع الفلسطينيون من السفر عليها، والبوابات المنتشرة على جدار الفصل. وفقاً لمسح سريع نفذ من قبل مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد استحدث الجيش الاسرائيلي 91 معيقاً جديداً (من حواجز، وإغلاقات طرق، وتلال ترابية، الخ بعيداً عن الحواجز الطيارة) خلال العام 2014. هذا وبالإضافة إلى، 452 معيقا موجود مسبقاً. وقد قسمت القيود المفروضة المنطقة إلى ست مناطق رئيسية: الشمال، والوسط، والجنوب، والأغوار وشمال البحر الميت، والقدس، و13 منطقة محاصرة ناتجة عن جدار الضم والتوسع. كما أن الحركة مقيدة جداً داخل كل من هذه المناطق، من خلال الحواجز الإسرائيلية التي تقسم المناطق إلى مناطق أصغر، فاصلة القرى عن المراكز الحضرية، والفلاحين عن أراضيهم الزراعية. اما في العام 2016، فقد تبنى مركز القدس للمساعدة القانونية 4 قضايا مصلحة عامة شملت إغلاق الطرق في منطقة نابلس، اضافة الى 22 قضية فردية بخصوص تصاريح الدخول للقدس والمناطق المحتلة بهدف الحصول على الرعاية الصحية وزيارة المعتقلين، اضافة الى تصاريح منع السفر. كما واستمر المركز في تنفيذ نشاطاته المتعلقة بحرية الحركة والتنقل من خلال حملة «حرية الحركة بكرامة للفلسطينيين.

حملة كرامة:

تعتبر حرية الحركة والسفر من ابرز الانتهاكات التي يواجهها الفلسطينيون جراء سيطرة سلطات الإحتلال على كافة المعابر التي تربط الأراضي الفلسطينية مع دول الجوار وبالخارج وكذلك سيطرتها على كافة محاور الطرق الرئيسية داخل الأراضي الفلسطينية وما ينتج عن ذلك من فصل الضفة والقطاع عن بعضهما وفصلهما عن القدس واحكام حصار قطاع غزة وخنقه اقتصاديا وانسانيا. وقد قررت الحملة خلال العام 2016 توسيع مجال عملها ليشمل فتح الطرق المغلقة وحرية الحركة الداخلية وموضوع منع السفر الذي تفرضه سلطات الاحتلال على الفلسطينيين.

- حرمان عائلات الشهداء من السفر ومن الحق في الحصول على تصاريح العمل أو أي نوع من التصاريح في المناسبات الدينية والاجتماعية.
- هذا بالإضافة للأغلاق الدائم لمدينة القدس امام الفلسطينيين من الضفة الغربية واشتراط دخولها الحصول المسبق على تصريح بشروط تعجيزية مما اوجد جيلين كاملين من الفلسطينيين معظمهم لم يدخل مدينة القدس ولا مرة واحدة طوال حياتهم.
- كذلك اقدمت سلطات الاحتلال على اعادة تفعيل ملف الممنوعين من السفر للخارج ليشمل المئات ممن سبق ورفع المنع عنهم، وحاليا عادت سلطات الاحتلال لمنعهم من السفر من جديد، ونجد اليوم مئات الفلسطينيين الذين فقدوا عملهم نتيجة هذه السياسة ومئات الطلبة الذين خسروا مقاعد دراستهم في الخارج وليس بمقدورهم الدراسة في الجامعات المحلية اما لأسباب اقتصادية كون العديد منهم يدرسون في الخارج بمنح دراسية او لغياب بعض التخصصات في الجامعات المحلية.

- الهدم العقابي:

ولعل من اقسى العقوبات الجماعية التي يمارسها جيش الاحتلال هي هدم المنازل العقابي، حيث يعاقب عائلات الشهداء وبعض المعتقلين بهدم منزل العائلة او اغلاقه، بعض هذه المنازل يؤوي اكثر من عائلة مما يخلق مأساة انسانية كبيرة وخصوصا وأن معظم هذه العائلات من ذوي الدخل المحدود الى المعدوم مما يعكس الصعوبة في ايجاد مأوى جديد للعائلات المحتاجة. وقد بلغ عدد البيوت التي هدمت خلال 2016 وصنفت كهدم عقابي 25 منزلا (توثيق مركز القدس) في حين جرى اخذ قياسات 98 منزلا آخر مما قد يعرض أيا منها لاصدار أمر هدم وقد تبنى المركز 5 قضايا اغلق ملف واحد وكانت النتيجة ايجابية وقد تكون القضية الوحيدة التي يتم فيها الغاء قرار الهدم خلال عام 2016 سواء فيما تابعه المركز او غيره من المؤسسات هذا ويتهدد الهدم العقابي حوالي مئة منزل تمت معاينتها وأخذ قياساتها دون اصدار اوامر هدم.

- احتجاز جثامين الشهداء:

بالاضافة لذلك ما زالت سلطات الاحتلال تحتجز جثامين العشرات من الشهداء سواء في الثلاجات او في مقابر الارقام وبعضهم منذ سنوات عديدة. (مرفق ملحق تفصيلي)

وانسجاما مع الهدف الرئيسي لعمل المركز وهو تسهيل وصول ضحايا الانتهاكات الى النظام القضائي المتاح فقد كان للمركز التدخلات القانونية الموضحة والمصنفة في الجدول على الصفحة التالية:

قضايا تمت متابعتها في لجان الاعتراضات العسكرية والمحاكم الاسرائيلية 2016

نوع القضية		قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي تمت متابعتها خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة	التماسات
المصلحة العامة		7	13	20	6	4	0	2	14	
الأراضي		6	45	51	5	1	1	3	46	
اعتداءات المستوطنين		5	46	51	0	0	0	0	51	
الحق في السكن والمعيشة	هدم المنازل في المنطقة «ج»	121	941	1062	13	0	2	11	1049	21
	هدم المنازل في القدس	23	86	109	5	3	0	2	104	
قضايا العائلة	منشأت زراعية	90	349	439	42	6	9	27	397	
	هدم عقابي	4	0	4	0	0	0	0	4	
	الترحيل القسري	28	282	310	34	12	16	6	276	
	مصادرة معدات	17	3	20	7	6	0	1	13	
	الحقوق الإجتماعية	36	54	90	32	23	3	6	58	
	الخدمات القانونية الاجتماعية	505	0	505	505	505	0	0	0	
	الحقوق الإقتصادية	30	24	54	23	18	0	5	31	
	الخدمات القانونية الاقتصادية	3080	0	3080	3080	3080	0	0	0	
حرية الحركة والتنقل	السفر	7	6	13	12	8	0	4	1	
	زيارات السجون	4	2	6	1	1	0	0	5	
	التصاريح	11	13	24	16	4	1	11	8	
الجثامين		39	118	157	24	23	0	1	133	5
قضايا متنوعة		4	8	12	6	2	0	4	6	
المجموع الكلي		4017	1990	6007	3811	3696	32	83	2196	

الخدمات المقدمة في فرع القدس ورام الله			
المراسلات فرع القدس	الإلتماسات	الاستشارات القانونية فرع القدس	الاستشارات القانونية فرع الضفة (رام الله، نابلس، سلفيت، قلقيلية)	المجموع الكلي
3	21	274	1800	5,683

لا اعتقد ان اسرائيل اصبحت اكثر تدينا، اعتقد ان سياستها/ حكومتها اصبحت اكثر تدينا... هنالك فرق.

يائير لابيد

سياسي اسرائيلي، ووزير مالية وصحفي سابق

التهجير القسري (عرب الرماضيين):

«دراسة حالة»

دونت المعلومات خلال جلسة معلوماتية عقدت يوم السبت الموافق 13 كانون أول 2016

يقع تجمع عرب الرماضين البدوي الصغير خلف جدار الضم والتوسع الذي يفصل ريف قلقيلية عن المدينة، يعاني التجمع في سبيل الحفاظ على نمط حياته الرعوية. وقد اثرت القيود الاسرائيلية المفروضة بشكل سلبي على طبيعة العيش البدوي المعتمد على الترحال. حيث تهدف هذه السياسة الى تهجير البدو من اراضيهم لخدمة التوسع الاستيطاني في المنطقة. فهم في مواجهة دائمة مع شبح هدم منازلهم لعدم نجاحهم في امتلاك الأرض التي يقطنونها. أخذ أهالي تجمع عرب الرماضين (المؤلف من أكثر من 300 نسمة) على عاتقهم شراء مساحة الأرض التي يقطنونها (والتي تبلغ حوالي 323 دونما). وقد قوبل ذلك باصدار المزيد من أوامر الهدم الصادرة بحقهم نتيجة عدم قدرتهم على الحصول على التراخيص المطلوبة (كما هو حال التجمعات الواقعة في المناطق المصنفة "ج" أو المقامة على الاراضي المصنفة "كأراضي الدولة"). تم استهداف الأرض التي يمتلكها التجمع ويقطنها لتوسعة المناطق الصناعية الإسرائيلية في تلك المنطقة الجغرافية.

وبالفعل، فإن جدار الضم والتوسع، لا يلتزم بالحدود التي رسمها الخط الأخضر، بل يتم تغيير مساره كلما سنحت الفرصة

(فتارة يتعمق أكثر في الأراضي الزراعية الفلسطينية لضمها لدولة الاحتلال، وتارة اخرى يخرجً المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة وخاصة تلك التي يقطنها المقدسيون خارج حدود القدس). وهذا واحد من التكتيكات الاحتلالية العديدة لإخلاء مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بهدف الاستيلاء عليها وضمها. وقد أدى الجدار في حالة «عرب الرماضين» الى عزل التجمع وتهميشه بشكل أكبر، واضافة تحديات اخرى إلى تحديات الحياة اليومية التي يعيشها التجمع تحت الاحتلال. فعلى أهالي التجمع وأولئك الذين ينوون زيارته، الحصول على تصاريح عسكرية خاصة وأن يمروا عبر بوابات محروسة من قبل الجيش الاسرائيلي، حيث يتم تخويفهم وإنتهاك كرامتهم الانسانية على طول الطريق المؤدية للتجمع، اضافة الى الخطر والتهديد الذي يشكله المستوطنون في تلك المنطقة. فضلاً عن ذلك، فإن الجدار، وقيود الدخول المرتبطة به، والتهديدات التي تلوح في الأفق من هدم للمنازل واالمنشات الاخرى تضع التجمع امام تهديد بخسارة الوجود وخسارة الهوية البدوية الرعوية التي تعتمد بشكل كبير على توفر الاراضي والحيز المفتوح.

يحمل سكان التجمع، وهم بالأصل لاجئون من من بئر السبع (أقصى جنوب فلسطين التاريخية) صفة اللاجئين، كما أنهم أصحاب حق كمواطنين فلسطينيين تحت حكم السلطة الفلسطينية، وكأشخاص محميين تحت الاحتلال، وبالتالي يجب ان تقدم لهم هذه الجهات الثلاث خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية الاخرى. ولكن للأسف، هم مهمشون من قبل الجهات الثلاث المذكورة، مفتقرين إلى أنابيب المياه، والاتصال بشبكة الكهرباء، والوصول إلى مرافق الصحة والتعليم الثانوي في محيطهم. كل هذا إضافة إلى التهديد الدائم بالتهجير في حال تنفيذ اوامر الهدم الصادرة بحقهم من قبل سلطات الاحتلال. فمدرسة التجمع الإبتدائية الوحيدة هي واحدة من المنشات المهددة بالهدم. حيث تواجه المدرسة خطر الهدم بناء على أمر هدم تم تلقيه، ويتم الترافع عنه حالياً من قبل مركز القدس للمساعدة القانونية. وتوفر السلطة الفلسطينية المعلمين والإمدادات الأساسية لمدرسة التجمع، مع بنية تحتية بسيطة تمولها مؤسسة إيطالية.

ساعدت المدرسة على خلق فرصة متساوية في التعليم لأكثر من 100 ولد وبنت (تتراوح أعمارهم بين 12-5 سنة). والقضاء على التمييز الذي يشعر به الأطفال البدو عند التحاقهم بالمدارس المتواجدة في القرى المجاورة. وتوفير ملاذ امن لهم نتيجة المخاطرة التي يتعرضون لها لدى عبورهم الحواجز العسكرية والمستوطنات المحيطة اثناء ذهابهم وايابهم من المدارس المجاورة. الا ان التعليم في مدرسة التجمع مقتصر على الطلاب دون سن الثانية عشرة، وبالتالي فان من يريد ان يكمل تعليمه ملزم بالتوجه للمدارس المجاورة، والتعرض للمخاطر التي تم ذكرها سالفا كافة. وعليه دفعت هذه المخاطر الأهالي والأطفال إلى اختيار عدم إكمال تعليمهم الأساسي. وبالتالي فان الغالبية العظمى من البالغين الشباب يعملون في المستوطنات الإسرائيلية القريبة «كعمالة رخيصة» لإعالة عائلاتهم.

وحتى مسجد التجمع الوحيد لم يسلم من اوامر الهدم الاسرائيلية، فهو مهدد بالهدم، على الرغم من انه عبارة عن غرفة مبنية من الطوب مع سقف معدني رقيق لتوفير الظل والوقاية من المطر .

طبيعة الحياة البدوية التاريخية التي تعتمد على التنقل صيفا للمراعي الخضراء في المناطق الجبلية الشمالية، وشتاء متحصنين في وديان الجنوب، لا يعتبر ضمانة لحمايتهم من شتاء فلسطين القاسي. حيث تعرض التجمع في شتاء العام 2015 لعاصفة شديدة، خلفت دمارا كبيرا، طال مساكن العائلات وبركسات الحيوانات.

عبدالله شاب في مقتبل العمر، يعيش مع والديه وأخيه الأصغر سنا، ولديه كذلك أخ اخر أكبر منه متزوج ولديه عائله. وقد خسروا جميعا منازلهم وبركسات الحيوانات التابعة لها خلال العاصفة. وعلى الرغم من أن المنظمات الدولية والسلطة الفلسطينية قدموا بعض المساعدات الإنسانية، على شكل خيم وإمدادات غذائية، إلا أن الجهود لإعادة البناء كانت غالباً ممولة من قبل أهالي التجمع. هذه المرة اختار عبدالله، كما هو الحال مع الكثير من أهالي التجمع، أن يعيد بناء منزله المؤقت البسيط المكون من غرفتين من الإسمنت المسلح والزينكو بنفسه وعلى نفقته الخاصة. مما استهلك كل الأموال التي وفرها لسنوات من خلال العمل في إسرائيل ليتمكن من الزواج. ولكن للأسف تلقى عبدالله منذ ذلك الوقت بالإضافة إلى 8 آخرين في التجمع أوامر بوقف البناء للبيوت والمنشات التي يحاولون إعادة بنائها. وقد توجه اهالي التجمع للمركز لتبني هذه القضايا، الذي تبناها المركز في حينه وقدم لهم المساعدة القانونية الضرورية.

بالإضافة إلى تقديم المساعدة القانونية، ساعدت انشطة رفع الوعي الذي نفذها مركز القدس في التجمع الى توفير الوعي القانوني بكيفية التعامل مع اخطارات هدم المنازل والذي هم بأمس الحاجة إليه. وقد أظهر التحقيق الأولي أن 3 من حالات الهدم نفذت في التجمع عام 2012 (اي قبل التدخلات التي نفذها المركز لصالح التجمع)، وذلك نتيجة لقلة معرفة أهالي التجمع بالإجراءات القانونية التي يجب اتباعها عند تلقي اخطارات الهدم. وتسعى انشطة رفع الوعي بشكل خاص الى تشجيع المستفيدين على استكمال استصدار الوثائق المتعلقة بملكية الأراضي، حيث أن ملكيتهم الخاصة للأراضي هي نقطة قوتهم في الدفاع القانوني. كما يتم عرض نماذج لأوامر الهدم ووقف البناء لأهالي التجمع الحاضرين وشرحها من حيث ما يمكن عمله وأي المعلومات يجب جمعها في حال تم تلقيها. حيث وفور تدخل المركز في القضايا قانونياً، لا يمكن لمالك المنزل (الاستمرار في البناء) كما ولا تستطيع الادارة المدنية الاسرائيلية (المباشرة بالهدم) أو أن يتخذوا أية اجراءات اتجاه هدم المنزل، حتى الوصول إلى القرار النهائي.

قصص النجاح

استرداد 50 دونما من اراضي قرية الزاوية:

توجه خمسة مواطنين من عائلتي رداد وشقير واللتين تقطنان قرية الزاوية قضاء محافظة سلفيت، في العام 2002 ، بخصوص تلقيهم لامر مصادرة ل 50 دونما من الاراضي التي تمتلكها العائلتان في القرية، وذلك تحت ذريعة مفادها ان ملكية الارض تعود لشركة اسرائيلية استيطانية (هدفها سرقة الأراضي الفلسطينية خدمة لمشاريع التوسع الاستيطاني). وفي حينه تبنى المركز القضية وتابعها في مراحل التقاضي كافة. وقد حصل المركز في العام 2016 على قرار صادر عن اللجنة البدائية لتسجيل الأموال غير المنقولة والتي قضت بإعادة 50 دونما من تلك الأراضي الى مالكيها في قرية الزاوية. وذلك بعد معركة قانونية شرسة مع هذه الشركة الاستيطانية اثبت المركز من خلالها ان وثائق الملكية التي قدمتها الشركة مزورة. حيث تمكن المركز من رد الاستئناف المقدم من قبل الشركة الاستيطانية الإسرائيلية حيث كانت الشركة قد اعترضت على قرار اللجنة البدائية لتسجيل الأموال غير المنقولة والتي قضت بإعادة 50 دونما من تلك الأراضي الى مالكيها في قرية الزاوية، وفي نفس القرار فقد غرمت المحكمة الشركة الاستيطانية 5000 شيقل.

الغاء قرار باخلاء ارض في قرية بروقين:

نجح مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان باستصدار قرار يقضي بإلغاء أمر إخلاء لأرض المواطن ابو زيد بركات من قرية بروقين قضاء سلفيت. وجاء القرار الصادر عن لجنة الاعتراضات العسكرية بعد مرور حوالي العامين على إنذار ابو زيد بركات بأمر الإخلاء غير القانوني من قبل سلطات الاحتلال ومتابعة القضية من قبل المركز ليرفع عن هذه الأرض خطر المصادرة. ويشمل الأمر مساحة دونمين تقريبا كانت مهددة بالإخلاء، وهي جزء من قطعة ارض تزيد مساحتها عن عشرة دونمات يملكها السيد بركات ويتصرف بها منذ عشرات السنين.

في هذا النوع من القضايا تدعي سلطات الاحتلال أن الأراضي محل هذه الأوامر كانت قد تركت لفترة 10 سنوات متتالية دون استخدام أو استغلال متواصل من قبل أصحابها، وانه قد تم الإعلان عنها بأنها أراض متروكة وحكومية من خلال أوامر عسكرية سابقة وبالتالي فان إدارتها هي تقع ضمن صلاحية قائد قوات جيش الاحتلال في الأراضي المحتلة.

الغاء قرار هدم شارع النبي صموئيل:

نجح مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان خلال النصف الاول من عام 2016 في تجميد امر الهدم للشارع الرئيسي في قرية النبي صمويل، والواقعة الى الشمال الغربي من مدينة القدس، والتي تصنف جل اراضيها كمناطق «ج». حيث تحاول السلطات الاسرائيلية التضييق على السكان بشتى الطرق لتهجيرهم من المنطقة. فالمنطقة تعاني كونها محاطة بالجدار، حيث يمنع المواطنون من غير حملة هوية النبي صمويل من الدخول اليها. هذا اضافة الى اقامة حديقة قومية لليهود على اراضيها، ونجحت سياسات الاحتلال في حصر عدد سكانها ب 350 نسمة.

في اواخر عام 2015 وعند بدء العمل بترميم الشارع المقام منذ عام 1967 واعادة تأهيله، اصدرت الادارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال قرارا بوقف العمل به من ثم أتبعته بأمر هدم، مع العلم ان الشارع اصبح استخدامه يشكل خطرا على المواطنين بسبب مرور عقود على استخدامه دون اعادة تعبيده، وبعد المتابعات القانونية الحثيثة في المركز نجح المركز في استصدار امر بتجميد الهدم واعادة تأهيل وتعبيد الشارع، وبالفعل تم تعبيد الشارع وتأهيله في العام 2016.

الهدم والتهجير

إن معدل الهدم في العام 2016 كان هو الأعلى منذ بدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتوثيق عمليات الهدم في العام 2009. [1]

بلغ عدد المنشآت المهدومة في العام 2016 (1089) منشأة، وعدد الناس المهجرين: 1593. [2]

عشرات الآلاف من الفلسطينيين يعيشون في خوف دائم ويشعرون بعدم الأمان نتيجة لأوامر الهدم " قيد التنفيذ" وهذا يشمل مايقارب 13000 منشأة، بما في ذلك المنازل في المناطق المصنفة "ج". [3]

يحظر على الفلسطينيين البناء في 70% من المناطق المصنفة ج. كما وأن البناء مقيد بدرجة عالية في 29% من المناطق المصنفة ج. [9]

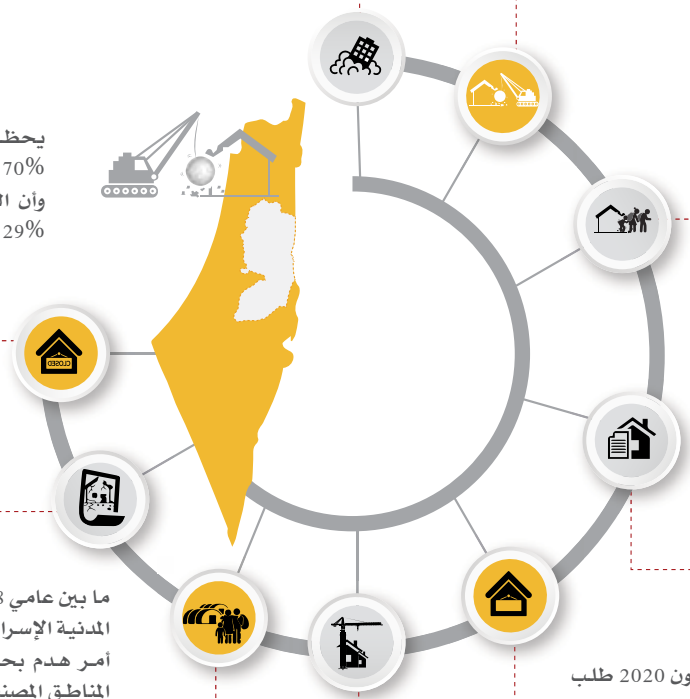

ثلث أوامر الهدم "قيد التنفيذ" (4325) صادرة بحق البدو الفلسطينيين والمجتمعات الرعوية الأخرى، المتركزة بشكل أساسي في محافظات الخليل (1442)، والقدس (1040) وأريحا (622). [4]

ما بين عامي 1988 و2014 أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية ما مجموعه 14,087 أمر هدم بحق منشآت فلسطينية في المناطق المصنفة ج. [8]

ما بين عامي 2010 و 2014، قدم الفلسطينيون 2020 طلب ترخيص بناء في المناطق المصنفة ج، وقد تم الموافقة على 33 منها فقط. [5]

غالبية المجتمعات البدوية والرعوية في جميع أنحاء المناطق المصنفة ج (يقدر عدد السكان الإجمالي بحوالي 30,000 نسمة) مهددون بالتهجير القسري. [7]

13% فقط من المناطق التابعة للبلدية في القدس الشرقية مخصصة لبناء الفلسطينيين، والتي تم البناء على معظمها. [6]

1. OCHA.
2. OCHA
3. OCHA. June 2016. https://www.ochaopt.org/content/2015-overview-forced-displacement.
4. Sep 2015. https://www.ochaopt.org/documents/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_en.pdf
5. OCHA. June 2016. https://www.ochaopt.org/content/2015-overview-forced-displacement.
6. OCHA. June 2016. https://www.ochaopt.org/content/2015-overview-forced-displacement.
7. OCHA. June 2016. https://www.ochaopt.org/content/2015-overview-forced-displacement.
8. OCHA. March 2015. http://www.ochaopt.org/content/over-11000-outstanding-demolition-orders-against-palestinian-structures-area-c-west-bank.
9. OCHA. Sep 2015 https://www.ochaopt.org/documents/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_en.pdf.

القدس ... في قلب الحدث

الوقائع تؤكد أنها محتلة وغير موحدة

مُنذ احتلالها عام 1967، دأبت سلطات الاحتلال على تهويد مدينة القدس باستخدام مزيج من الأدوات الادارية وتفصيل القوانين وأساليب التحايل ، وذلك بفرض واقع جديد على المدينة وفصلها عن محيطها الفلسطيني. فعدا عن قرار الضمّ، وسَنّ قانون أساس القدس، وعزل قرى فلسطينيّة عن المدينة على أساس اثني ديمغرافي (السواحرة الشرقيّة، أبو ديس، العيزريّة، الزعيّم، الرام، بير نبالا، بيت حنينا البلد، وغيرها من القرى)، وتثبيت حقائق جديدة: أرض أكثر/ شعب أقل More Land, Less People، فقد تبلور لدى سلطات الاحتلال توجّه لِفصل أحياء فلسطينيّة أخرى مثل بيت حنينا، شعفاط، العيسويّة، صور باهر، جبل المكبّر عن مدينة القدس، وذلك من خلال إقامة جدار فصل جديد، بين هذه الأحياء وبين مدينة القدس، وأن يتم إسقاط حق الإقامة عن الفلسطينيين، مقابل انشاء أحياء استيطانية غير شرعية في القدس الشرقية المحتلة. وبالتالي، تُصبح نِسبة السكّان الفلسطينيين أقل من 20% مقابل 80% من اليهود.

علاوة على ذلك، تزايدت الانتهاكات الإسرائيليّة في المدينة خلال عام 2016، كان أبرزها في ثلاثة محاور: سياسة العقاب الجماعي كسياسة احتلاليّة ممنهجة، والتوسّع الاستيطاني، إضافةً إلى هدم المنازل. وقد عمل مركز القدس على هذه المحاور بشكل مُتكامل.

تصعيد العقوبات الجماعية

استمرت سُلطات الاحتلال في سياسة العقاب الجماعي في المدينة، وبصبغة جديدة هذا العام. فعلاوةً على إغلاقها الأحياء الفلسطينيّة في المدينة، وعزلها بحواجز (بدايات 2016)، واستمرار احتجاز جثامين الشهداء، ومنع ذويهم من دفن رفاتهم،ووضع قيود وشروط للسماح بدفنهم، وهدم عشرات المنازل لأهالي الشهداء، فقد أقدمت وزارة الداخليّة الإسرائيليّة على سحب هويّات عدد من أهالي الشهداء المقدسيين الذين تتهمهم السلطات الاسرائيليّة بتنفيذ عمليّات ضدها. مما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقوانين الدوليّة التي تحظر العقوبات الجماعية.

كما أقدمت قوّات الاحتلال على إغلاق المحال التجاريّة بُعيد محاولات لِطعن في كل من البلدة القديمة وشارع السلطان سليمان، وذلك كتنفيذ لسياسة العِقاب جماعي من دون وجود أي مُبرر.

التوسّع الاستيطاني المحموم في القدس

أظهر قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة بتفكيك البؤرة الاستيطانيّة عامونا (والمُقامة على أراض خاصة) الوجه الحقيقي للاحتلال، وعكس وجود عقلية اجرامية لا تقيم وزنا للقانون فهي تشرعن الجريمة وتوسعها.

فعدا عن مماطلة الحكومة الإسرائيليّة في عمليّة التفكيك مرات عديدة (أمهلت المحكمة الحكومة الإسرائيليّة حتى 25 كانون الثاني 2016 لتفكيكها)، فقد صرّح رئيس بلديّة الاحتلال "نير بركات" أنّ تفكيك البؤرة الاستيطانية عامونا سوف يدفع البلديّة إلى تنفيذ المئات من أوامر الهدم التي أصدرتها البلدية في حق منازل فلسطينيين في القدس. وقد توجّهت البلديّة إلى ما يُدعى بـ "القيّم العام على أراضي إسرائيل"، طالبة منه أن يُفصح عن قائمة الأراضي في القدس الشرقيّة والتي يوجد ادعاء في أنّ لها مالكين يهود قبل ال 1948.

وبالفِعل، رفضت محكمة الشؤون المحليّة تقديم أي تمديد لعشرات المنازل المقامة على أراضٍ تدّعي جهات إسرائيليّة مُلكيّتها قبل ال 48. علما بأن مئات العائلات المقدسية محرومة من استرداد ممتلكاتها في الشطر الغربي للمدينة الذي هجرت منه عام 1948 ولديها ما يثبت ملكيتها لتلك العقارات.

ومن الجدير ذِكره أنّ عام 2016 كان عام التوسّع الاستيطاني بامتياز: حيث تُشير المُعطيات إلى تضاعفت الرُخص المنوحة لتنفيذ مشاريع استطيانيّة في القدس إلى ثلاثة أضعاف (إذا ما قورِنت مع العام 2015)، كما تمّت المُصادقة على بناء 1,506 وِحدات استيطانيّة جديدة ما يقارب أربعة أضعاف العام 2015 (تمّت المصادقة على 395 وِحدة)، وأكثر من ضِعفيّ العام 2014 (تمت المصادقة على 775 وحدة جديدة).

تضاعف أعداد المنازل المهدومة في القدس أيضا

استكمالاً لسياسة العقاب الجماعي، فقد صرّح نائب رئيس البلديّة في أيلول 2016، بأنّه سيرفض إصدار رُخص بناء للمنازل في القدس الشرقيّة، وجاء تصريحه هذا بُعيد تنفيذ عمليّة في القدس. كما أضاف في تصريحه بأن البلديّة لن تقبل إعطاء تراخيص بناء إذا ما استمر الفلسطينيون في القدس بأعمالهم ضِد إسرائيل. بالمقابل، يُدرك المواطن المقدسي بأن السياسات الإسرائيليّة المُتّبعة هي عدم إعطاء رُخص، وأنّ التصريحات ما هي إلا تبريرات لسياسة الحدّ من النمو العمراني في القدس الشرقيّة.

بالمقابل، فقد تمّ هدم 130 منزلا في المدينة المحتلة (إذا ما قورنت بالأعوام السابقة، فإن العدد تضاعف مرتين ونِصف عن 2015 (تمّ هدم 47 منزلا عام 2015، و52 عام 2014).

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القدس

تُواجه مدينة القدس هجمة استيطانية تهدف إلى تهويد المدينة، ودَفْع المقدسيين إلى مغادرتها، وذلك من خلال فرض ضرائب باهظة مثل ضريبة الأرنونا (المُسقّفات) وضريبة الدخل، إضافةً إلى رسوم التأمين الوطني والتي تثقل كاهل المواطنين. وبالتالي، تسعى الأسر الشابة في القدس إلى مغادرتها إلى مناطق في الضفة الغربيّة بسبب هذه الضرائب وغلاء المعيشة ومحدوديّة الدخل، مما يُعرّض حقّهم بالإقامة إلى تهديد فِعلي، خاصة إذا ما أُثبِت أنّهم يقيمون خارج حدود البلديّة.

وبالتالي، يسعى مركز القدس، ومن خلال طاقم المحامين المُختصين لديه بِعمل مراسلات خاصة إلى الجهات الرسميّة بهدف تخفيف هذه الأعباء: إمّا من خلال تخفيض قيمة ضريبة الارنونا أو تقديم طلبات لاستكمال الدخل (ضمان دخل) أو إنتزاع مُخصصات أخرى من مؤسسة التأمين الوطني لتحسين الوضع الاقتصادي لهذه العائلات.

كما يُواجه المقدسيون إشكاليّات مختلفة مع وزارة الداخليّة الإسرائيلية، وذلك من خلال سحب حق الإقامة للمقدسي إذا ما شكّت الوزارة [1] في أنّ مركز حياته خارج حدود بلديّة القدس [2]، إضافة إلى تجميد طلبات لمّ الشمل والمُماطلة في الرّد [3] إذا ما كان أحد الزوجين من حملة هويّة الضفة الغربيّة أو غزة. كما يواجه المقدسين إشكاليّات أخرى عند تسجيل مواليدهم الجُدد، وعدم تسجيل الأطفال إذا ما كان أحد الوالدين يحمل هويّة ضفة غربيّة، حتى يتسنّى للوالدين إثبات إقامة كليهما ضمن حدود بلديّة القدس[4]. وبالتالي، يقوم المركز ومن خلال طاقم المحامن بالعمل على التصدي لهذه الإشكاليّات وبالكفاءة المطلوبة.

مركز القدس للمساعدة القانونيّة، ودوره في التصدي للانتهاكات في القدس

من الجدير ذِكره أنّ مركز القدس عمل على التصدي على جميع المحاور أعلاه، من خلال تقديم تمثيل قانوني لعدد كبير من المُتضررين من سياسات الاحتلال المختلفة.

وتظهر المُعطيات ارتفاعا في عدد الخدمات القانونيّة التي قدّمها المركز خلال عام 2016 بنسبة 42 % عن العام الماضي، حيث بلغ عدد الخدمات التي قدّمها المركز خلال هذا العام (3,585)، أمّا في عام 2015 (2,525) وعام 2014 (1,627) (أي بنسبة تتجاوز الـ 55%).

ويعزو المركز هذا الارتفاع الملحوظ في عدد مُتلقي الخدمات القانونيّة المُقدّمة خلال هذا العام، إلى ارتفاع نِسبة الوعي لدى الجمهور المقدسي بحقوقه، ومعرفته بالخدمات التي يُقدّمها المركز.

1. تعتمد وزارة الداخليّة في المعطيات لديها من خلال مُخبرين خاصين، ومن خلال مُفتشي مؤسسة التأمين الوطني، والذين يزوّدون الوزارة بِمُعطيات حول إقامة الأفراد بشكل دوري.
2. تحديداً إذا ما كان في مناطق الضفة الغربيّة
3. تتراوح المّدة الزمنيّة للنظر في طلب لمّ الشمل من 18–12 شهراً، قبل أنّ تبدأ عمليّة معالجته.

4. عمليّة الإثبات ليست بالسهلة، حيث يُطالب الوالدان بإحضار شهادات تُثبت الإقامة مثل عقد الإيجار، قسيمة الأرنونا مدفوعة، فواتير الكهرباء، والماء، والهاتف الأرضي، إضافة إلى قسائم الراتب.

هدم المنازل

تعيش السيدة سناء عطية تحت خطر هدم منزل عائلتها في اي وقت من قبل السلطات الإسرائيلية، كنتيجة مباشرة لنظام اصدار تراخيص البناء العنصري الإسرائيلي. يقع المنزل في قرية مزموريا جنوب شرق القدس (والتي تسمى باللغة العربية النعمان) خلف جدار الفصل. تقع هذه المنطقة في الضفة الغربية ولكن تحت سيطرة بلدية القدس، وبالتالي يطبق القانون الإسرائيلي على الأرض دون السكان. يقع المنزل المذكور بالقرب من مستوطنة «هار هوما» غير الشرعية، والمعروفة رسمياً «بهومات صمويل» الواقعة على جبل أبو غنيم. ورغم أن المرافق الأخرى تم بناؤها قبل سيطرة إسرائيل على المنطقة في العام 1967 الا أنها مهددة بالهدم.

تم بناء منزل السيدة سناء في أيار عام 2000 من قبل زوجها، السيد راضي عطية، على أرض تمتلكها عائلته منذ عام 1932. في العام 2003، تلقت سناء أمر هدم لمنزلها وتم تغريمها بمبلغ 60000 شيكل. بعد ذلك بفترة وجيزة، فقدت سناء زوجها وأصبحت العائل الوحيد لأسرتها، على الرغم من كونها عاطلة عن العمل. وقد عانت هي وأبناؤها الثلاث (وأعمارهم 18، 16، و14 سنة)، على الرغم من أن والد زوجها ذو السبعين عاما قد حاول جاهداً دعم العائلة من تقاعده البسيط البالغ 800 شيكل كل 6 أشهر. الأبناء الثلاث طلاب، وسناء قلقة أنهم قد يجبرون على ترك تعليمهم إذا ما تم هدم منزلهم. سناء مصرة أن بكرها، وهي الابنة، يجب أن تنهي تعليمها العالي لكي لا تعلق في ذات الحلقة من الفقر التي عاشت بها سناء.

تولى المركز القضية منذ العام 2003 وترافع بها أمام المحاكم واللجان الإسرائيلية المختلفة. إلا أن السلطات الإسرائيلية رفضت القضية. ولكن المركز لم يستسلم ورفع القضية في العام 2013 أمام محكمة الشؤون المحلية. ادعى المركز أن أمر هدم المنزل الصادر قد صدر بشكل مخالف للقانون حيث انه أصدر بحق زوجها الراحل، ولم يتم تمريره لها فور وفاته. حيث توفي زوجها بعد ثلاثة أشهر من إصدار امر الهدم. تم رفض الإدعاء حيث أشارت المحكمة أن أمر الهدم لم يكن إجراء عقابيا وأنه سارٍ على مالك المنزل، والذي ورثته فور وفاة زوجها. وعليه تم احضار مهندس لتحضير مخطط هيكلي خاص بالبيت والذي هو احد المتطلبات لاستصدار ترخيص بناء من الجهات الاسرائيلية. وبعد تقديم المخطط الهيكلي تم تجميد امر الهدم لحين البت في القضية من قبل المحكمة الاسرائيلية، وقد اخذت هذه الخطوة في قضية السيدة سناء فترة طويلة استمرت لمدة 13 عاما.

في 15 آب من العام 2015، قامت وحدة التفتيش التابعة لوزارة المالية الإسرائيلية بالتقاط عدد من الصور لمنزل السيدة سناء وقياسات لقطعة الأرض تحضيراً لتنفيذ امر الهدم الصادر بحق المنزل. وفي نفس اليوم، أرسل المركز طلباً لمحكمة الشؤون المحلية الإسرائيلية لوقف إجراءات الهدم. وعليه، ومنذ 11 أيلول والمنزل تحت خطر الهدم في أي وقت. وكنتيجة لعدم التقدم في المسار القانوني، يسعى المركز الآن إلى تسليط الضوء على القضية من خلال حملات الضغط والمناصرة الإعلامية.

من واجب القادة الاسرائيلين الشرح للرأي العام الاسرائيلي، بشكل واضح وبشجاعة، مجموعة من الحقائق التي تنسى مع الوقت، واول هذه الحقائق انه لا وجود للصهيونية، او الاستعمار، او دولة يهودية من دون تهجير العرب والاستيلاء على اراضيهم.

ارائيل شارون

رئيس الوزراء الاسرائيلي

في اجتماع مع عسكريين من الحزب اليميني المتطرف «تسومت»

وكالة فرانس برس

15/11/1998

تشتيت العائلات وتمزيق النسيج الاجتماعي

نورد هذه المقدمة قبل ان نسرد تفاصيل قصة معاناة السيد ابراهيم من القدس مع وزارة الداخلية الاسرائيلية جراء التقدم بطلب لم شمل لزوجته فاطمة، لتوضيح الاجراءات البيروقراطية الطويلة والمعقدة التي تفرضها الحكومة الاسرائيلية على المواطن المقدسي للتقدم بطلب لم شمل لعائلته.

تبدأ الاجراءات بتعبئة استمارة لم الشمل في حال كانت الزوجة المراد لم شملها قد تجاوزت سن 25 والزوج المراد لم شمله قد تجاوز سن 35. وتتميز الاستمارة بطولها (فهي مكونة من اكثر من 15 صفحة)، وتعقيدها (فهي تشمل تقديم معلومات عن الاخوة وزوجاتهم وابائهم، والاخوات وازواجهن واولادهن، وما اذا كان احد من هؤلاء قد اعتقل في الماضي او الحاضر) وكثرة الاوراق الثبوتية التي يجب ارفاقها مع الطلب لاثبات ان مركز الحياة هو القدس (والتي تشمل كمثال فواتير ماء وكهرباء، عقد ايجار او ملكية بيت، اوراق تثبت دفع ضريبة السكن «ارنونا»، كشف علامات الاطفال في حال انهم ملتحقون بالمدارس»...الخ). اضافة الى كونها باللغة العبرية وليست العربية، وبالتالي فهم بحاجة الى محام لتعبئتها، ولكي يضع ختمه عليها وهذا يكلف عند التوجه الى محام خاص ما بين 1500–1000 شيقل. (مركز القدس يقدم هذه الخدمة للمحتاجين مجانا).

بعد تسليم الطلب مع كافة الاوراق الثبوتية المطلوبة يستغرق الفحص الامني لاعطاء رد مبدئي على قبول الطلب من سنة الى سنة ونصف. وفي حال تم رفض طلب لم الشمل بسبب «شبهة» انتماء احد الاقارب لحزب سياسي معين او كونه قد اعتقل من قبل، يقوم المحامي بالتقدم بطلب استئناف للداخلية الاسرائيلية، على ان يتضمن الطلب اشعارا بأن المتقدم بطلب لم الشمل يتعهد بانه لن يكون على علاقة بهؤلاء الاشخاص (فلا يتقابل معهم وجها لوجه او من خلال الهاتف). وعادة فان فترة الرد على تقديم طلب الاستئناف تكون من سنة الى سنة ونصف ايضا.

واثناء هذه الفترات للرد على طلب لم الشمل/الاستئناف في حال الرفض (اي ما يقارب الثلاث سنوات)، لا تستطيع العائلة ان تسكن في بيت واحد في حال عدم حصول الشخص المراد لم شمله على تصريح مؤقت يخوله التواجد في القدس. فالزوج/الزوجة/ او الابناء الذين يحملون الهوية الزرقاء لا يستطيعون التواجد في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث ان ذلك يعرضهم لخسارة حق اقامتهم. ومن هنا تبدأ معاناة هذه الاسر من الفرقة والتشتت.

توجه السيد ابراهيم (نحتفظ باسمه الكامل عملا بقواعد السرية المهنية) لفرع المركز في القدس لتعبئة طلب لم شمل لزوجته كونها من سكان الضفة الغربية. وقد ساعده محامو المركز في تعبئة الطلب وختمه وشرح الاوراق الثبوتية اللازم ارفاقها معه، وقد تم إرسالها لوزارة الداخلية الاسرائيلية لانتظار الرد المبدئي. ويعمل السيد ابراهيم كموظف في شركة كهرباء القدس وهو رب اسرة مؤلفة من زوج يحمل الهوية المقدسية وزوجة تحمل هوية الضفة الغربية. بدأت معاناتهما حينما قررا تكوين اسرة خاصة بهما في العام 2009. يسكن السيد ابراهيم منطقة كفر عقب ويدفع ايجارا يقارب ال600 دولار شهريا، في حين انه يمتلك بيتا في البلدة القديمة من القدس الشرقية، حتى يكون بمقدوره ان يتواجد مع زوجته وولديه (6 سنوات وسنتين) في بيت واحد، حيث وكما اسلفنا سابقا فان الزوجة لا تستطيع ان تتواجد في القدس دون تصريح اقامة مؤقت، وهو الامر الذي لا تمتلكه. وهذا ما اثقل كاهل الاب، فجزء كبير من دخله يذهب لايجار البيت

ولمواصلات اضافية للاب كل يوم من مكان سكنه لمكان عمله في القدس، في حين ان كل هذه التكلفة هي تكلفة اضافية فرضت عليه كنتيجة لاجراءات لم الشمل.

وتواجه العائلة نتيجة ذلك العديد من التعقيدات والمشكلات في كل تفصيلة من تفصيلات حياتهم اليومية. فواجهت الاسرة الكثير من المشكلات لدخول الام الى منطقة القدس للولادة فيها، حيث تشترط الحكومة الاسلرائيلية ان يكون مكان ولادة الاطفال القدس كي يستطيعوا الحصول على «الهوية المقدسية». وعلى الرغم من ذلك فقد واجه ابراهيم صعوبة كبيرة في تسجيل اطفاله، فأخذ تسجيل طفله الاول ما يقارب ال8 اشهر كون الام من الضفة الغربية. وفي هذه الاثناء لم يكن التأمين الصحي يغطي تكاليف علاج الطفل، فكل وعكة صحية كانت تكلفة علاجها على كاهل الاسرة، هذا اضافة الى عدم قدرة الام على مرافقة اطفالها في مثل هذه الحالات حيث انهم يتلقون العلاج في القدس والام لا يمكنها التواجد في القدس.

وفي حال رغبة العائلة في قضاء يوم اجازة في القدس او برفقة الاقارب، فعلى الام ان تتقدم بطلب للجهات الاسرائيلية للحصول على تصريح لدخول القدس، والذي يأخذ فترة اسبوع او اكثر، وفي حال رفض السلطات الاسرائيلية اعطاءها هذا التصريح لاي سبب كان، فهي لا تستطيع مشاركة عائلتها هذه الاوقات.

اما الام فهي لا تتمتع بأية حقوق داخل القدس، فلا تستطيع ان تتلقى العلاج فيها، حيث انها لا تمتلك تصريح اقامة مؤقت، وفي حال حصولها على تصريح اقامة مؤقت فعليها لكي تحصل على الخدمات الصحية ان تدفع قيمة التأمين ل27 شهرا بأثر رجعي، وطبعا هذا اضافة الى دفع القيمة الشهرية بعد التسجيل. كما انها وحتى في حال حصولها على حق الاقامة في القدس فهي لا تستطيع الحصول على رخصة سواقة.

الاولاد غير الموجودين بنظر قوانين الاحتلال

كوثر سيدة مقدسية لديها اربعة اولاد، متزوجة منذ العام 2009، يحمل زوجها هوية الضفة الغربية، وتسكن منطقة راس العامود في القدس الشرقية، في منطقة تابعة لبلدية القدس ولكنها واقعة خلف جدار الضم والتوسع، والتي تفتقر لكافة انواع الخدمات والبنية التحتية، اضافة الى الكثافة السكانية العالية.

توجهت السيدة كوثر في العام 2010 بعد ولادتها لطفلها الاول للمركز، حيث عبأ محامي المركز الطلب لها وشرح الاوراق الثبوتية التي يجب ان ترفقها مع الطلب. وطبعا كما هو الحال دائما ولكي ينتزع المقدسي ايا من حقوقه الاقتصادية الاجتماعية لا بد له من اثبات ان مركز حياته هو القدس. اما بالنسبة لكوثر فاثبات مركز الحياة لم يكن بالسهولة التي نتصورها، حيث كان لا بد لها من ان تثبت ان المنطقة التي تسكنها تابعة لبلدية القدس كونها تقع خلف الجدار، وقد طالبتها وزارة الداخلية الاسرائيلية لاثبات ذلك باحضار مساح قانوني وهو ما كلفها في حينه (3000 شيقل). وبما ان العائلة تعاني من مشاكل مادية كون الاب غير مسموح له بالعمل داخل مدينة القدس، اضطرت السيدة كوثر لاستدانة المبلغ واحضار المساح القانوني. وهذا الاجراء اخذ ما يقارب السنتين والنصف. وقد تم تقديم الطلب للداخلية بعد ذلك وارفاقه بالاوراق الثبوتيه المطلوبة لاثبات مكان السكن كافة فواتير المياه، والكهرباء، والارنونا... الخ).

وبعد ما يقارب السنتين جاء رد الداخلية باعطاء الاطفال ارقام هويات مؤقتة، وخلال هذه الفترة على العائلة ان تثبت بشكل مستمر ان مكان السكن هو القدس وبالتالي الحصول على ارقام هويات دائمة، وفي حال فشل العائلة في اثبات ذلك فان

الاولاد سوف يفقدون ارقام الهويات المؤقتة، وبالتالي خسارة كافة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية (الخدمات الطبية، مخصصات الاولاد...الخ) دون الحصول على اوراق بديلة من السلطة الوطنية الفلسطينية.

ضريبة «الارنونا» التي اثقلت كاهل المقدسيين

توجهت السيدة اميرة الى فرع المركز في القدس لمساعدتها في تعبئة نموذج تخفيض «الارنونا» وتقديم الاوراق اللازمة لذلك. حيث كانت قد تقدمت بذات الطلب لمؤسسة «الارنونا» بمفردها من قبل وتم رفضه. ولكي تحصل على هذا التخفيض عليها ان تثبت بأن دخل الاسرة لا يكفي لسد احتياجاتها. ومن يزود مؤسسة الارنونا بالاوراق اللازمة لاثبات ذلك هو مؤسسة التأمين الوطني. ولكي تعطي مؤسسة التأمين الوطني هذه الاوراق الثبوتية في حالة السيدة اميرة وغيرها ممن يتقدمون بمثل هذه الطلبات، عليهم ان يثبتوا ان مركز حياتهم هو القدس بتقديم ما يسمى «طلب مفصل عديد السنوات». حيث على المقدسي ان يثبت من خلال هذا الطلب ان مركز الحياة خلال السبع سنوات الاخيرة هو مدينة القدس من خلال تقديم اوراق ثبوتية تشمل (فواتير الكهرباء، المياه، عقود الايجار، شهادات الدراسة، اماكن العمل، في حال السفر اثبات اماكن السفر... الخ).

بعد توجهها للمركز، زودها المركز «بتصريح مشفوع بالقسم» يبين مصادر دخل الاسرة القليلة والذي لا تتجاوز 2000 شيكل في الشهر، في حين ان الاسرة مكونة من 9 افراد. وهذا لا يسد احتياجهم حيث ان نسبة الارنونا من دخل الفرد في الشهر تصل لما يقارب ال 1000 شيكل لبيت مساحته 90 مترا.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين

بلغ عدد طلبات لم الشمل التي تم تقديمها منذ العام 2002- حتى اذار/2015 لوزارة الداخلية الاسرائيلية **10,848** طلباً تم الموافقة على **4,797** طلباً وتم رفض ولم يتم الرد على **6,051** طلباً، وهذا يعني انهم بقوا دون "مكانه"[1].

بلغ عدد طلبات تسجيل الاطفال التي قدمت لوزارة الداخلية الاسرائيلية خلال الاعوام 2002-2016 **25,125** طلباً، حيث تمت الموافقة على تسجيل **17,909** طفل، فيما تم رفض تسجيل ولم يتم الرد على **7,216** ملفاً، وهذا يعني انهم بقوا دون مكانة [2].

60,000 فلسطيني في القدس معرضون للتهجير نتيجة اوامر الهدم الصادرة بحقهم، وقد بلغ العجز المتراكم عدد الوحدات السكنية اللازمة لمواكبة النمو السكني في القدس الى **43,000** وحدة[3].

بلغت تكلفة استصدار ترخيص لبناء وحدة سكنية في القدس الشرقية (بمساحة 200 متر مربع على نص دونم من الارض) **110,000** شيكل، فيما تبلغ تكلفة البناء **140,000** شيكل وهذا لايشمل تكلفة الارض نفسها [4].

75.4% من الفلسطينيين في القدس يعيشون تحت خط الفقر [5].

1. وزارة الداخلية الاسرائيلية. 2016
2. وزارة الداخلية الاسرائيلية. 2016
3,4,5. صفحة "الفيس بوك" التابعة لمركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان. 2016
https://www.facebook.com/JLAC67/photos/a.10150698347066989.398971.101734836988/10154291396791989/?type=1&theater

تدخلات **المركز**

في مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية

يتابع المركز عمله في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال مزيج من الأدوات تشمل التدخلات القانونية، وهذه نوعان، تمثيل قانوني فردي وتمثيل قانوني جماعي او ما يعرف بالتقاضي في قضايا المصلحة العامة.

اضافة الى التدخلات القانونية يعمل المركز على استخدام وسائل الضغط والمناصرة وبناء التحالفات بما يعزز احترام القانون الأساسي الفلسطيني ويساهم في تعزيز سيدة القانون واحترام الحريات العامة والخاصة.

قضايا المصلحة العامة:

يتعلق هذا النوع من القضايا التي يتبناها المركز بالدفاع القانوني من اجل الصالح العام والتي لا ينحصر الضرر منها في موكلينا المباشرين وانما تمس مجموعات كبيرة . وتشمل بالمجمل الدفاع القانوني امام المحكمة العليا وغيرها من محاكم ضد قرارات ادارية تتعارض مع القانون الاساسي او قوانين اخرى تلحق الضرر بفئات واسعة من المواطنين وتشكل خرقا للقانون الاساسي الفلسطيني. يحد القانون الفلسطيني من اللجوء الى القضاء فيما يتعلق بالقرارات الادارية اذ يعتمد قبول الطعون امام المحكمة العليا على اثبات الضرر المباشر، ويجب اثبات الضرر الفوري كشرط لقبول القضية وهذا يخلق صعوبات امام هذا النوع من القضايا والتي قد نخسرها شكلا اذا فشلنا في اثبات الضرر المباشر، او قد تتهرب المحكمة من النظر في خروقات جسيمة للسلطة التنفيذية بالحكم بعدم الاختصاص، كما حدث في عدد من القضايا التي تبناها المركز.

وقد اشرنا في تحليلنا للبيئة الخارجية الى ضعف القضاء وتراجعه وتراجع استقلاليته.

وفي هذا الصدد فقد تابع المركز 13 قضية عامة، كان من بينها 8 قضايا جديدة خلال 2016، و5 قضايا كانت متابعة في السنوات الماضية 2015. واستطاع محامو المركز اغلاق 8 قضايا، 3 منها ايجابيا، واحدة تتعلق بمخالفة الاجراءات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية واخرى تتعلق برفض وزارة الداخلية منح ما يسمى (حسن سلوك) الضروري للتقدم الى بعض الوظائف والقضية الثالثة ضد شركة الكهرباء. وفي قضيتين حصلنا على قرارات سلبية واحدة ضد مجلس الوزراء ووزارة المالية، وواحدة ضد دائرة الأراضي والرئيس الفلسطيني محمود عباس يتعلق بتحويل اراض عامة الى خاصة (مرفق قصة القضية).

وحصولنا على قرارات سلبية في هذا النوع من القضايا مرتبط بالاشكالية الخاصة بمدى استقلال السلطة القضائية والتدخل في عملها. وثلاث قضايا اغلقت بذريعة عدم الاختصاص او نتيجة القناعة بعدم جدوى المتابعة امام المحكمة العليا في هذه المرحلة.

الاعتقال السياسي:

رغم النفي المستمر من قبل الحكومة الفلسطينية والاجهزة الامنية لوجود اعتقال سياسي في مناطق السلطة الفلسطينية الا ان واقع الحال غير ذلك، لا توجد احصائيات حول عدد المعتقلين على خلفية الانتماء السياسي او الرأي أو معارضة السلطة ولكن في الواقع ان هذا النوع من الاعتقال لا يزال قائما حيث تابع المركز 9 قضايا تتعلق بالاعتقال على خلفية انتماء سياسي او نشاط سياسي معارض تم اغلاق 8 منها، 7 ايجابيا حيث تم الافراج عنهم ومازالت لدينا قضية قيد المتابعة.

التوقيف غير القانوني للاشخاص على ذمة المحافظ:

من بين القضايا التي تبناها المركز خلال العام 2016، كان ما يعرف ب «توقيف الاشخاص على ذمة المحافظ». ويعتبر هذا التوقيف غير قانوني، حيث انه مخالف للقانون الاساسي الفلسطيني وقانون الاجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001. وقد تلقى المركز توكيلات بهذا الشأن، ووجه محامو المركز خطابات الى المحافظين لضرورة الافراج عن الموقوفين كونها تمت بصورة غير قانونية. ولعدم استجابة المحافظين لتلك الخطابات، رفع محامو المركز التماسات لدى محكمة العدل العليا في رام الله. وعلى ضوئه، وكون اعتقالهم جاء مخالفا للقانون، صدر قرار من المحكمة بالافراج عنهم، وقد تم الافراج عن الموقوفين بالفعل والذين كانوا من محافظتي طوباس وقلقيلية.

الاخطاء الطبية:

مع استمرار متابعة المركز هذا الملف ومشاركته في ائتلاف واسع يتعلق بالاخطاء الطبية، الا ان المتابعة القانونية ما زالت تواجه تحديات كبيرة اهمها غياب قانون خاص بموضوع الاخطاء الطبية، ويتم التقاضي حسب قانون الاخطاء المهنية والذي كان ساري المفعول قبل عام 1967، ورغم ذلك فقد تابع المركز 6 قضايا خلال عام 2016 منها 5 تم تبينها عام 2015 واغلقت 5 منها بسبب توجه المتضررين الى مسألة التعويض وليس المسؤولية الجزائية والمركز لا يتابع هذا النوع من القضايا. وعادة تتابع من قبل محامي القطاع الخاص.

ضرب القوانين بعرض الحائط وتعدي المتنفذين على الأملاك العامة:

من بين قضايا المصلحة العامة التي تبناها المركز في الاعوام السابقة ما يعرف «بقضية اريحا»، والتي تتمثل في ابرام اتفاق بين بلدية اريحا و«شركة صامد» وذلك بان تهب البلدية «صامد» اراض في منطقة اريحا تقارب مساحتها ال 12.5 دونما مع بئر ماء ارتوازي. وقد تم انجاز هذا الاتفاق تحت ما يسمى «بعقد هبة»

في دائرة تسجيل اراضي في اريحا وبالفعل تم تسجيل الارض باسم مجلس بلدي اريحا.

وبعد فترة تفاجأت البلدية بانه تم نقل ملكية هذه الارض الى اسم حركة فتح، وذلك دون علم المجلس البلدي، وقد وكلنا المجلس البلدي لرفع قضية على حركة فتح والرئيس عباس ومدير دائرة تسجيل الاراضي في اريحا ومدير تسجيل الاراضي في الضفة. وقمنا برفع التماس لدى محكمة العدل العليا باعتبار ان ما تم يشكل مخالفة صارخة للقانون الاساسي الفلسطيني، وللاسف فان محكمة العدل العليا ردت القضية وقالت ان هذا الامر من اختصاص القضاء المدني وليس الاداري.

وعلية تلقينا توكيلا جديدا من بلدية اريحا ونحن الان بصدد اعداد لائحة دعوى مدنية للتوجه الى القضاء المدني بغية طلب ابطال سندات التسجيل الصادرة باسم حركة فتح.

وفي ضوء الوضع القانوني المتردي في الاراضي الفلسطينية، والذي يظهر جليا ان سيطرة السلطة التنفيذية على مقاليد كافة السلطات، ادى بنا الى الوصول لهذه النتيجة.

قضايا تعالج في المحاكم الفلسطينية

نوع القضية	قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة
المصلحة العامة	8	5	13	8	3	2	3	5
اخطا طبية	1	5	6	5	0	0	5	1
اعتقال سياسي	8	1	9	8	7	0	1	1
قضايا متنوعة	2	2	4	0	0	0	0	4
استشارات قانونية								
المجموع الكلي	19	13	32	21	10	2	9	11

المناصرة **ورفع الوعي**

دور المركز في الائتلافات والتحالفات

يؤمن مركز القدس بان العمل ضمن التحالفات والانضمام الى الائتلافات هو أحد اهم الاستراتيجيات لتوحيد الجهود، وتجنب الازدواجية في العمل، وتعزيز روح التكامل والتعاون بين المؤسسات التي تعمل في ذات المجال. ونورد فيما يلي اهم الائتلافات واكثرها تأثيرا على حالة حقوق الانسان الفلسطيني:

شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية: تهدف الشبكة الى حماية وتقوية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني من خلال توحيد الجهود للتأثير على الحكومات والسياسات، ومواجهة انتهاكات حقوق الانسان والسياسات التي تهدف الى تقويض دور مؤسسات المجتمع المدني وتستهدف وجودها. وقد عاد المركز في العام 2016 ليشغل عضوية مجلس ادارة الشبكة، وانتخب لرئاسة مجلس الادارة المشترك للضفة الغربية وقطاع غزة. والشبكة بصدد انهاء خطة استراتيجية مدتها اربع سنوات، مبنية على مراجعة دور العمل الاهلي في الظروف الحرجة التي يمر بها الشعب الفلسطيني والتحديات والاخطار التي تواجه العمل الاهلي، وكيفية لعب العمل الاهلي دورا اكبر في المساهمة بانهاء الاحتلال والمشاركة في الحياة العامة لتعزيز الديمقراطية الداخلية وحماية حقوق الانسان.

مجلس منظمات حقوق الانسان:

وهو ائتلاف مكون من 12 مؤسسة حقوقية فلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاضافة الى الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، بوصفها عضوا مراقبا. يعمل المجلس على توحيد صوت منظمات حقوق الانسان الفلسطيني، ويكتسب حضورا متزايدا ومصداقية متزايدة. وهناك محاولات لتطوير عمل المجلس وفق خطة تعمل على تفعيل الدور القيادي للمجلس، وليس فقط العمل ضمن ردود الفعل.

الائتلاف الاهلي للرقابة على التشريعات:

جاء الائتلاف للرقابة على الحالة التشريعية الفلسطينية مع استمرار تعطيل المجلس التشريعي والافراط في القرارات بقوانين الصادرة عن الرئيس والتي تعمق الانقسام من ناحية وتعزز هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى. ويلعب الائتلاف دورا في التوعية بالمخاطر التي تشكلها بعض التشريعات على حقوق المواطنين، وبلورة رأي عام ضاغط بشأن عدم تعميق الانقسام السياسي بانقسام تشريعي.

لجنة الحريات العامة:

وهي لجنة مكونة من شخصيات عامة، هيئات سياسية ومؤسسات متخصصة، والتي تعمل بشكل جماعي على مواجهة الانتهاكات المتعلقة بالحريات العامة والناتجة عن الخلاف السياسي. وكذلك مراقبة الانتهاكات في حال ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان من الحكومتين (في الضفة وغزة)، وتحاول بذل الجهود مع المستويات السياسية لتحييد انتهاك حقوق الانسان بالرغم من الانقسام السياسي.

ائتلاف الرقابة على تنفيذ قرارات المحاكم:

وهو ائتلاف تم تشكيله بعد ان سادت ظاهرة عدم تنفيذ قرارات المحاكم نتيجة الانقسام السياسي وغياب المحاسبة والفصل بين السلطات واضعاف الجهاز القضائي. وفي العام 2016 عمل المركز بالتعاون مع باقي اعضاء الائتلاف على بناء "قضية جماعية» لتعويض المفصولين من وظائفهم العمومية بشكل تعسفي عن فترات الفصل. اضافة الى انه تم رفع قضية للتعويض في احدى قضايا التعذيب.

وسيستمر المركز في العمل ضمن الائتلافات الاخرى التي هو عضو فيها وهي «الائتلاف من اجل القدس» و«الائتلاف الفلسطيني لمناهضة التعذيب» و«الائتلاف لمناهضة عقوبة الاعدام» و«الحملة لمواجهة العنف ضد النساء».

الحملات

الحملة الوطنية لإسترداد جثامين الشهداء والكشف عن مصير المفقودين

"لنا أسماء... ولنا وطن"

حققت الحملة، في العام 2016، مجموعة من الإنجازات النوعية. كان ابرزها تقديم اربعة إلتماسات مختلفة للمحكمة الاسرائيلية العليا وتقديم مراسلات أولية في حوالي 155 حالة استشهاد تتراوح بين الاحتجاز في الثلاجات او في مقابر الأرقام. حيث تم تقديم ثلاثة إلتماسات تضمنت ما مجموعه 113 حالة من الشهداء الموجودين في مقابر الارقام والبدء بمراسلات متعلقة بـ11 ملفا جديدا تتعلق بشهداء قطاع غزة تم الحصول على وكالات من عائلاتهم خلال العام 2016 كنوع من الضغط لتنفيذ التعهد الذي تم انتزاعه في العام 2015 من جيش الاحتلال امام المحكمة العليا الإسرائيلية، والذي يتضمن ان يقوم جيش الاحتلال بتحرير كافة الجثامين المحتجزة لديه في مقابر الارقام وأن لا يعود لاحتجاز أي جثمان جديد، وأن يبدأ بإنشاء بنك لفحص الحمض النووي تابع للجيش وأن يقوم بأخذ عينات من عائلات 119 شهيدا اعترف بوجودهم في مقابر الارقام.

اضافة الى تبني ملفات 28 جثمانا لشهداء ارتقوا خلال العام 2016 تم تحرير 23 منهم جلهم في نهاية العام 2016 وتقديم التماس احتوى على 10 ملفات لشهداء تم استنفاذ الاجراءات الاولية دون تسليمهم والحصول على قرار من النيابة بالإفراج عن 7 منهم ومازالت هنالك 5 ملفات لشهداء محتجزين في الثلاجات حتى هذه اللحظة.

اضافة الى متابعة مجموعة من قضايا التحقيق في حالات الاعدام للشهداء والتي بدت واضحة في الكثير من الحالات تماشيا مع سياسة حكومة الاحتلال اليمينية المتطرفة بإطلاق النار على الفلسطينيين فورا بدل السيطرة عليهم واعتقالهم في حال الاشتباه انهم يشكلون خطرا على جنود الاحتلال ومستوطنيه.

وتزامن الجهد القانوني المبذول خلال العام مع حراك شعبي في الشارع تمثل في عقد العديد من اللقاءات والاجتماعات مع عائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم ومجموعة من الوقفات والمسيرات كان اكبرها احياء اليوم الوطني لمقابر الارقام في 27\8 من كل عام بمشاركة واسعة من عائلات الشهداء في كل المحافظات ومشاركة شعبية ورسمية واسعة اعادت تسليط الضوء على قضية احتجاز الجثامين.

سيعمل مركز القدس خلال العام 2016 على:

- مطالبة الجهات الرسمية الاسرائيلية ومن خلال المحكمة بالتوقف عن احتجاز جثامين الشهداء والافراج عن الجثامين المحتجزة في ثلاجات الاحتلال الاسرائيلي بدون قيود أو شروط على دفنهم وتشييعهم.
- إلزام الحكومة الاسرائيلية بتسريع إنشاء بنك الحمض النووي.
- الشروع فورا بإجراءات تسليم ال119 جثمانا التي اعترفت قيادة الاحتلال بوجودهم في المقابر التي تشرف عليها، وتكثيف البحث عن عشرات الجثامين التي تم فقدانها او العبث بها.
- تكثيف الجهود من أجل إلزام الحكومة الاسرائيلية بالكشف عن مصير 69 مفقودا.
- الزام قيادة الجيش بتحديد أماكن دفن ما تبقى من الجثامين التي تدعي انها مفقودة بما في ذلك الاماكن التي تعاقدت مع شركات خاصة بدفن بعض الجثامين فيها.

حملة موائمة الاماكن العامة لذوي الاحتياجات الخاصة

(نابلس صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة)

تهدف الحملة والتي تم اطلاقها يوم 28\11\2016 بالشراكة مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الاعاقة إلى تهيئة البيئة بشكل يمكن الاشخاص ذوي الإعاقة من استخدام كافة الاماكن العامة والمساهمة في عملية دمج حقيقي لهم في المجتمع.

تعتبر الموائمة من اهم مواد قانون حقوق ذوي الاعاقة، فالموائمة تساعد ذوي الاعاقة على الخروج من بيوتهم والحصول على حقهم في التعليم المدرسي والجامعي والمهني والحصول على عمل لائق يمكنهم من تكوين اسرة والعيش حياة كريمة ومن هنا جاء اهتمام المركز بإطلاق هذه الحملة من باب حرصها على حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة في ممارسة حياتهم الطبيعية , تهدف الحملة في سنة 2017 الى احداث تغيير حقيقي في مدينة نابلس على وجه الخصوص وتتطلع الى توسيع نطاق عملها ليشمل كل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

التدريب ورفع الوعي

لقاءات رفع الوعي

تم تنفيذ 16 لقاء رفع وعي لعام 2016 في مناطق مختلفة في الضفة الغربية وخاصة مناطق «ج» مثل (فروش بيت دجن، ياسوف، عقربا، كفر اللبد، بيت دجن، سلفيت، طولكرم، عرب الرماضين، جيوس، الزبيدات، المغير، الساوية، شوفة، عزون، مجل بني فاضل) تراوح عدد الحضور ما بين 20-11 من ذكور واناث. الفئة المستهدفة مجالس محلية و متطوعي المركز. اهم المواضيع التي تم التطرف اليها كيفية متابعة الاخطارات واوامر الهدم الاجراءات القانونية اللازمة، اعتداءات المستوطنين، توعية في قضايا جديدة مثل الاخطاء الطبية، والتوثيق اضافة الى مصادرة الاراضي.

نشاطات المناصرة

تم تنفيذ 20 زيارة ميدانية خلال هذا العام شملت المناطق التالية (دوما، برطعة، الخان الاحمر، عزون، فروش بيت دجن، بيت دجن زبيدات، نويعمة، المغير، جبع، عناتا، قلقيلية، عقربا، كفر اللبد، مجدل بني فاضل، ياسوف، جيوس، جنصافوط، عرب الرماضين، الساوية) من اجل اخذ وكالات من التجمعات والقرى أي متابعات للقضايا او في اطار جهود المناصرة حول اوضاع هذه التجمعات للصحافة او الممولين او المتضامنين مع الشعب الفلسطيني من دول اخرى.

التدريبات

تم تنفيذ 6 تدريبات متخصصة مختلفة خلال هذا العام، شملت قرابة مئة من النشطاء وأعضاء المجالس المحلية بهدف تعزيز معرفتهم باليات التوثيق وطرقها، اضافة الى تفعيل دور الشباب في الاعلام المجتمعي وتوثيق الانتهاكات، وطرق عمل حملات ضاغطة في قضايا مجتمعية تهمهم. كما وتم تدريب عدة مجالس محلية حول اليات التعامل مع الاخطارات ومصادرة الاراضي الاعتداءات وطرق التصدي لها.

جولات ميدانية

كما وتم تنفيذ جولتين ميدانيتين بالتعاون مع حركة المدافعون عن حقوق الانسان. الجولة الاولى في طويل ويانون عقربا وقصرة بهدف التعرف على هذه المنطقة ودعم قضاياهم بمشاركة 25 ناشطا.

اما الجولة الثانية وهي جولة صحافية فقد تم تنفيذها بالتعاون مع نادي الاعلام لجامعة بيرزيت شملت قرية بيت سكاريا في بيت لحم، حيث تعرف المشاركون على اوضاع هذه القرية ومعاناتهم اليومية مع الاحتلال الذي يصعب حياتهم. بمشاركة 27 صحفيا وطالب اعلام.

حركة المدافعون عن حقوق الانسان

تم تنفيذ تدريبين للمدافعين عن حقوق الانسان تحت عنوان: «ادارة حملات الحشد والمناصرة وتوثيق انتهاكات حقوق الانسان والاعلام الاجتماعي» في التواريخ التالية 2016.4.16-14 والثاني 2016.8.27-25 عدد الحضور تراوح بين 30-25 متدربا من المدافعين من مناطق مختلفة من الضفة الغربية .

اليوم المفتوح

مشاركة متطوعو المركز في التخطيط

يحرص مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان على اتباع نهج تشاركي في التشاور مع الشركاء والمستفيدين من خدمات المركز في القطاعات المختلفة والاخذ بتوصياتهم وآرائهم حول سياسة عمل المركز والتأثير في خططه وبرامجه. وفي هذا الاطار عقد في مدينة نابلس بتاريخ 2016\11\27 لقاء مفتوح دعي اليه رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في القرى والتجمعات التي تتعرض لانتهاكات الاحتلال المستمرة من إخطارات هدم ووقف بناء ومصادرة اراضي، اضافة الى المستفيدين من خدمات المركز القانونية اصحاب القضايا التي يعمل عليها محامو المركز ومجموعة المدافعين عن حقوق الانسان التي تلقت التدريبات خلال العام المنصرم، اضافة الى العديد من المؤسسات الشريكة والشخصيات الاعتبارية . واطلق المركز خلال اللقاء المفتوح حملة موائمة الاماكن العامة لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الاعاقة تحت شعار (نابلس صديقة لذوي الاعاقة).

وجرى خلال اليوم تقسيم المشاركين الذين زاد عددهم عن 300 مشارك ومشاركة الى ثلاث مجموعات كان الانضمام اليها اختياريا، تناولت نقاش مجموعة من القضايا التي تهم المشاركين ويعمل عليها المركز وهي: التحديات التي تواجه حالة حقوق الانسان في القدس، ووضع التجمعات الفلسطينية في المنطقة «ج»، وحالة حقوق الانسان في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية.

خرجت المجموعات بتوصيات هامة سوف تقدم في اول اجتماع لمجلس الادارة مع مقترحات الطاقم التنفيذي لتطوير بعض جوانب برامجنا لتغدو اكثر استجابة لاحتياجات المواطنين والمدافعين عن حقوق الانسان ومن بينهم القاعدة العريضة لمتطوعي المركز الذين يعتبرون من أهم أرصدته واحتياطاته.

بعض من اراء المشاركين في اليوم المفتوح

الاب يوسف سعادة

على الرغم من حالة الإحباط والفوضى التي تسود الشارع الفلسطيني الا انني اشعر بالتفاؤل لوجود مثل هذه المؤسسة التي استطاعت تنظيم مهرجان عجزت كبرى الفصائل عن تنظيمه.

جمانة جبريل \ بيت صفافا القدس – احدى المشاركات في برنامج مدافعين عن حقوق الانسان 2016

يوم جميل وغني ومثمر، لم أشعر بالملل على الرغم من كثرة المعلومات، القضايا المطروحة كانت انسانية ومهمة جداً، أتمنى أن نكون على قدر المسؤولية وان نستطيع اكمال مسيرة المدافعون عن حقوق الانسان.

احمد كيلاني \ جنين – فريق مدافعين عن حقوق الانسان

بخصوص اليوم المفتوح من افضل الاشياء التي يقوم بها المركز سنويا هو هذا اليوم الذي من خلاله يعرض للمجتمع ما توصل الية خلال عام من العمل حافل بالانجازات. ويتميز هذا اليوم سنويا بتكريم مجموعة مدافعين جدد تضاف الى صفوف الشباب القانونيين المدافعين عن حقوق الانسان حتى يصبح بكل مكان مدافع عن حقوق الانسان. ويتميز ايضا بمشاركة واشراك الشباب في العمل باليوم المفتوح وكافة برامج المركز ، واكثر ما يميز هذا اليوم يمكن ان نقول عنه اليوم الطبيب ... كون المركز يعمل على دراسة توجهات المجتمع المستهدف ليضع يده على الجرح ويعمل على علاجه ضمن الامكانيات المتوفره للمركز من الممكن ان نقول عنه مركز المجتمع لانه يعمل من المجتمع وللمجتمع وبالمجتمع، المركز الذي يبني برامجه دائما بهذا اليوم سنويا سيبقى يعمل بهمة المتطوعين والادارة الرائعه والموظفين المبدعين يوم سنوي مفتوح في نهاية العام هو نقطة بداية للعام المقبل.

مدى شلبك \ صحفية

كوني صحفية اعمل بشكل حر وجدت ان اللقاء مهم لمدى ارتباط الصحافة والإعلام بالقانون وحقوق الإنسان كان اللقاء منظما بشكل جيد والوقت مقسم ليناسب جميع الكلمات والمحاضرات التي عقدت والتي وجدت أنها تحتوي معلومات مفيدة خصوصا حول مدينة القدس والمخاطر التي تدور حولها والمخططات الرامية لتهويد المدينة وما إلى ذلك.

ريم العمري

انا اول مره بحضر اشي لمركز القدس بس كان النشاط كتير مرتب ومنظم والكلمات مرتبة وقصيرة ومش مملة، واستفدت كتير من الكلمات صرت اعرف حقائق وقوانين اكتر، واستفدت كتير من ورشة العمل وبتمنى يصير لقاءات منظمة متل هيك واقدر احضرها.

الاصدارات والمشاركات الاعلامية للمركز:

الاتي هي مجموعة من ابرز الاصدارات والمشاركات الاعلامية للمركز في العام 2016:

- نشرات توعوية قصيرة: تم اعداد وطباعة وتوزيع نشريتين توعويتين، الاول كان لرفع الوعي بكيفية المواجهة القانونية في حالات اعتداءات المستوطنين، والثاني كان للتعريف بحملة موائمة الاماكن العامة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- 3 افلام قصيرة "انيميشن": الاول كان حول موضوع الارشادات القانونية لاعتداءات المستوطنين، الثاني كان عبارة عن فيلم قصير حول انجازات الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، والثالث كان بمثابة دعوة للمشاركة في اليوم الوطني لمقابر الارقام.
- 2 سبوتات اعلامية في الاذاعات المحلية: تناول السبوت الاول موضوع اعتداءات المستوطنين وتم بثه على محطتين اذاعيتين لشهر كامل بواقع 60 مرة، اما الثاني فكان مخصص كدعوة عامة للمشاركة في اليوم الوطني لمقابر الارقام.
- بيانات واوراق موقف: تم اصدار 32 بيانا كانت تتعلق بالجثامين المحتجزة، وقضايا المصلحة العامة، منها ما صدر فقط عن المركز، ومنها ما صدر عن منظمات حقوقية نحن شركاء فيها.

البيئة **الداخلية**

يمكن تلخيص ابرز التغيرات و التطورات التي حدثت في البيئة الداخلية للمركز فيما يلي:

الهيئة العامة

عقدت الهيئة العامة للمركز خلال الفترة اجتماعين غير عادي وعادي بتاريخ 11.05.2016

الاجتماع الاول (غير عادي): أقرت خلاله الهيئة العامة تعديل النظام الاساسي للمركز بإضافة مادة تنظم العضوية الفخرية وشروطها، اما التعديل الثاني فكان في فترة مجلس الادارة حيث تقرر تمديد فترة مجلس الادارة من سنتين الى ثلاث سنوات.

الاجتماع الثاني (العادي): حيث ناقشت خلالهما تطورات العمل في المركز وراجعت السياسات والأولويات التي يجب ان تعكسها الخطة وأقرت التقريرين الاداري والمالي، وانتخبت مجلس ادارة جديدا.

مجلس الإدارة

تعرض مجلس الادارة لانتكاسة بعد اجتماعه الأول بالخسارة الفجائية برحيل رئيسه الراحل تيسير عاروري وعقد المجلس يعد انتخابه ثلاثة اجتماعات، وعمل الترتيبات الانتقالية بعد رحيل رئيسه، وكلف نائب الرئيس السيد نصفت الخفش كقائم بأعمال الرئيس، وناقش العديد من القضايا و اطلع على سير العمل في المركز ورتب لقاء مفتوحا مع الطاقم للاستماع الى همومه واحتياجاته ووضعها على جدول الأعمال.

طاقم العاملين

عمل في المركز خلال العام الحالي 38 موظفا وموظفة، موزعون على اربع وحدات هي الوحدة القانونية ، وحدة المناصرة ، وحدة البرامج و والوحدة الادارية، منهم 29 بوظائف كلية، و6 وظائف جزئية وعقود مؤقتة، وثلاثة متدربين بنسبة مقربة 76%، 16%و 8%، موزعين حسب النوع الاجتماعي الى 17 أنثى و 21 ذكرا بنسبة مقربة 45% و 55% على التوالي.

هذا بالإضاف ة الى 2 بعقود استشارية.

انضم الى طاقم العاملين خلال العام الحالي كل من الزميلة شعلة عبد الهادي بوظيفة منسقة مشروع، الزميلة منى صالح بوظيفة منسقة الوحدة القانونية والزملاء حسين شجاعية وعلي حمد الله ووسام عبد ربه بوظيفة باحثين ومنسقين ميدانيين.

تطوير قدرات العاملين وتمكينهم ودمجهم في ثقافة المؤسسة

ضمن سياسة المركز و توجهه في الاستثمار في موارده البشرية ، بما يساهم في تطوير قدرات العاملين وتحفيزهم للعمل على تحقيق اهداف المركز و اهدافهم الشخصية، نظم المركز مجموعة من النشاطات والتدريبات للطاقم على المستوى الجماعي و الفردي و ابرزها:

إدارة الضغط وبناء الفريق:

نظم المركز تدريبا لطاقم العاملين لمدة يومين حول إدارة الضغط و وبناء الفريق وذلك استجابة لاحتياجات الموظفين في تحسين مهارات الاتصال والتواصل لديهم والتعامل بشكل أفضل مع الضغط المرتبط بالعمل، كما ان التدريب اتاح للعاملين التعرف على زملائهم و الادوار التي يؤدونها في المؤسسة عن قرب وتعميق الثقافة المؤسسية المشتركة.

اللقاء مع مجلس الإدارة:

على هامش تدريب ادارة الضغط وبناء الفريق تم تنظيم لقاء مفتوح بين طاقم العاملين في المركز و مجلس الإدارة، حيث اتاح اللقاء للطاقم التواصل عن قرب مع اعضاء مجلس الادارة والاستماع اليهم وما الذي يتوقعه المجلس من الطاقم لتحقيق اهداف المركز و وتطوير ادائه بشكل مستمر، كما استمع مجلس الإدارة الى آراء العاملين ووجهات نظرهم حول عملهم و التحديات و الصعوبات التي تواجههم، كما استطاعوا ان يطلعوا المجلس على بعض المطالب التي تساهم في تحسين بيئتهم و تحفزهم للعمل.

ورشة التخطيط:

نظم المركز خلال شهر تشرين أول 2016 ورشة للتخطيط للعام المقبل حيث شارك الطاقم و اعضاء من مجلس الإدارة في الورشة على مدار يوم كامل تم خلاله استعراض ما تم انجازه من خطة 2016 و ما تبقى لإنجازه مع نهاية العام، كما تم عرض مسودة أولية لخطة 2017 تم بعدها تقسيم الفريق الى 3 مجموعات عمل لمراجعة الخطة و مناقشة الانشطة و اقتراح التعديلات، و من ثم عرض نتائج عمل المجموعات على الفريق و الخروج بنسخة معدلة ومنقحة من الخطة السنوية 2017.

مشاركة المتطوعين في التخطيط:

يحرص مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان على اتباع نهج تشاركي في التشاور مع الشركاء والمستفيدين من خدمات المركز في القطاعات المختلفة والاخذ بتوصياتهم وآرائهم حول سياسة عمل المركز والتأثير في خططه وبرامجه. وفي هذا الاطار عقد في مدينة نابلس بتاريخ 27\11\2016 لقاء مفتوح دعي اليه رؤساء واعضاء الهيئات المحلية في القرى والتجمعات التي تتعرض لانتهاكات الاحتلال المستمرة من إخطارات هدم ووقف بناء ومصادرة اراضي، اضافة الى المستفيدين من خدمات

المركز القانونية اصحاب القضايا التي يعمل عليها محامو المركز ومجموعة المدافعين عن حقوق الانسان التي تلقت التدريبات خلال العام المنصرم، اضافة الى العديد من المؤسسات الشريكة والشخصيات الاعتبارية . واطلق المركز خلال اللقاء المفتوح حملة موائمة الاماكن العامة لذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع الاتحاد العام للأشخاص ذوي الاعاقة تحت شعار (نابلس صديقة لذوي الاعاقة).

وجرى خلال اليوم تقسيم المشاركين الذين زاد عددهم عن 300 مشارك ومشاركة الى ثلاث مجموعات كان الانضمام اليها اختياريا، تناولت نقاش مجموعة من القضايا التي تهم المشاركين ويعمل عليها المركز وهي :التحديات التي تواجه حالة حقوق الانسان في القدس، ووضع التجمعات الفلسطينية في المنطقة ج، وحالة حقوق الانسان في المناطق الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية.

خرجت المجموعات بتوصيات هامة سوف تقدم في اول اجتماع لمجلس الادارة مع مقترحات الطاقم التنفيذي لتطوير بعض جوانب برامجنا لتغدو اكثر استجابة لاحتياجات المواطنين والمدافعين عن حقوق الانسان ومن بينهم القاعدة العريضة لمتطوعي المركز الذين يعتبرون من أهم أرصدته واحتياطاته.

التدريبات الفردية لأفراد الطاقم خلال العام 2016:

شارك افراد من الطاقم في 7 دورات متخصصة مختلفة تبعا لوظائفهم واحتياجاتهم. ففي مجال ادارة المشاريع شاركت الزميلة شعلة عبد الهادي في تدريب منهجية حقوق الأنسان في ادارة المشاريع كما شاركت مع الزميلة ورولا سعيد في تدريب حول مخرجات المشاريع بالتعاون مع القنصلية السويدية، وشاركت الزميلة رولا في تدريب حول اليات تقييم المشاريع مع مؤسسة خبز من اجل العالم.

أما في مجال حقوق الانسان فقد شارك الزميل امجد بطة في دورة عنبتاوي 26 في تونس» القضاء على التمييز من اجل تعزيز و احترام حقوق الأنسان» وشاركت الزميلة مي و الزميل وائل في تدريب حول استخدام آليات القانون الدولي الانساني للدفاع عن حقوق الأنسان، في ايطاليا، وشارك الزميلان سلوى ووائل في دورة حول العدالة الانتقالية وحقوق الأنسان وشاركت سلوى في دورة حول اعداد تقارير الظل و شارك الزميلان عثمان حمدالله و حسين شجاعية في تدريب حول اتفاقية مناهضة التعذيب.

تطوير اداة تقييم جديدة لأداء الأفراد:

طور الطاقم بموارده الذاتية أداة التقييم لأداء الأفراد المستخدمة واعتمد أداة جديدة تقوم على التقييم الذاتي والتشاركي، للمساعدة في تحقيق 4 أهداف رئيسية: قياس رضا العاملين وازالة المعيقات التي تؤثر عليهم، تحسين البيئة الداخلية والاحتياجات اللوجستية، وتوفير المتطلبات التدريبية، وتحسين كفاءة استخدام الوقت واستخدام الطاقات الكامنة لكل الطاقم، ونأمل ان ينعكس العمل بها على تحسين البيئة الداخلية وتعزيز دافعية العاملين.

الحاجة للتوسع في المكتب الرئيسي:

برزت خلال العام ومع التوسع في الطاقم وزيادة نشاط المركز وتوسع علاقاته الحاجة لمقر أكبر وهو ما تسعى الادارة التنفيذية لحله بأكثر الوسائل كفاءة.

مصادر التمويل

ممولو البرامج الرئيسية

الممثلية الايرلندية

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس والممثلية الايرلندية في العام 2007، من خلال موافقتهم على إعطاء المركز منحة لتمويل جزء من برامجه الرئيسية، وتجدد هذه المنحة سنويا، بحيث بلغت قيمة المنحة للعام 2016 (81,668) دولار.

خبز من اجل العالم

«خبز من اجل العالم»، هو احد المانحين الذين تعاون معهم المركز منذ انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» في العام1997 وأصبح مؤسسة فلسطينية أهلية وغير ربحية. حيث يمول جزء من برامج المركز الرئيسية منذ العام 1997 وحتى الآن. وقد خُصِّصت المنحة المقدمة من هذه المؤسسة للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين، تبعا للقوانين الفلسطينية والمعايير الدولية، وبلغت قيمة المنحة للعام 2016 (156,233) دولار امريكي.

مؤسسة كافود

تمتد الشراكة بين مؤسسة كافود ومركز القدس منذما قبل انفصاله عن مؤسسة «الكويكرز» حيث تمول مؤسسة كافود وفي كل عام برنامجاً يهدف الى تقوية مؤسسات المجتمع المحلي الساعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وتقديم الدفاع القانوني للفلسطينيين المستضعفين وضحايا الانتهاكات والظلم. وقد بلغت قيمة المنحة 2016 (41,700) دولار امريكي.

برنامج الامم المتحدة الانمائي

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام 2011 ، بحيث يدعم البرنامج الانمائي البرامج الرئيسية للمركز، وخاصة الانشطة المتعلقة باعتداءات المستوطنين على الفلسطينين في المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية. اما قيمة المنحة للعام2016 فقد بلغت (97,344) دولار امريكي.

سكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني

تخلل العام 2014 عقد شراكة بين المركز وسكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، حيث تمول السكرتاريا البرامج الرئيسية للمركز على مدار 3 سنوات (2016-2014)، وبلغت قيمة المنحة 410,000 دولار أمريكي، بحيث خصص المبلغ (150,000) دولار امريكي لتمويل الانشطة المنفذة خلال العام 2016.

ممولو المشاريع

مركز اللاجئ النرويجي

ابتدأت العلاقة بين مركز اللاجئ النرويجي ومركز القدس في العام 2009 والتي استمرت الى يومنا هذا. حيث يمول مركز اللاجئ النرويجي في كل عام مشروعين الاول في الضفة الغربية والثاني في القدس الشرقية؛ الأول تحت عنوان «المساعدة القانونية من اجل حماية الفلسطينيين من ضحايا التهجير القسري»، والثاني تحت عنوان «محاربة سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية»، وبلغت قيمة المنحتين والتمويل الإضافي في نهاية العام 2015، (576,431) دولار أمريكي.

الاتحاد الاوروبي:

سينفذ المركز خلال الثلاث سنوات القادمة (2016-2019) مشروع بتمويل من الاتحاد الاوروبي. ويهدف المشروع الى المساهمة في تعزيز صمود التجمعات الفلسطينية المهمشة في القدس الشرقية والمناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية والذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان. وبلغت قيمة المنحة للثلاث سنوات 561,100 يورو.

التقرير المالي

(01.01.2016-31.12.2016)

الايرادات	دولار ($)
ايرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتا	1,074,930.00
ايرادات مؤجلة	57,105.07
ايرادات مؤجلة متحققة	20,789.00
ايرادات أخرى	62,574.00
مجموع الايرادات (دولار)	1,215,398
مصاريف الطاقم (رواتب، توفير، نهاية الخدمة ..)	**دولار ($)**
رواتب العاملين في الأدارة	109,716.01
صندوق التوفير	47,435.28
تعويض نهاية الخدمة	53,602.23
مصاريف التامين (صحي، اصابات العمل..)	20,355.97
اخرى(اشتراكات النقابة، التأمين المهني)	6,507.57
رواتب العاملين في البرامج	558,316.26
مجموع فرعي (دولار)	795,933
المصاريف التشغيلية و الادارية	**دولار ($)**
مصاريف الايجار	26,496.86
مصاريف المنافع (كهرباء، مياه، تنظيف...)	13,563.50
مصاريف ادارية وعمومية	23,047.57
مصاريف الصيانة	10,375.49
مصاريف مهنية (تدقيق، ترجمة، اشتشارت..)	9,162.49
مصاريف الاتصالات و الانترنت	11,784.21
مصاريف المواصلات و السفر	2,575.38
عمولات بنكية	3,503.18
مجموع فرعي (دولار)	100,509
المصاريف الرأسمالية	**دولار ($)**
الأثاث المكتبي	2,108.92
الاجهزة و المعدات المكتبية	14,099.05
المركبات	40,897.10

مجموع فرعي (دولار)	57,105
المساعدة القانونية	**دولار ($)**
اعلانات توعية للجمهور	4,555.05
رسوم محاكم، خرائط، مخططات، تقارير خبراء	56,847.86
لقاءات توعية للجمهور	8,473.55
مطبوعات توعوية للجمهور (نشرات ارشادية)	103.63
استشارات قانونية	65,427.45
مجموع فرعي (دولار)	135,408
المناصرة	**دولار ($)**
مصاريف المتطوعين	528.39
مصاريف المناصرة المحلية والدولية	8,665.21
مصاريف التشبيك والتطوع المحلية والدولية	8,039.44
مطبوعات ومنشورات المركز	5,532.35
الحملة الوطنية لستعادة جثامين الشهداء	1,204.05
مواصلات انشطة المناصرة	13,836.96
مجموع فرعي (دولار)	37,806
مصاريف بناء القدرات و التطوير	**دولار ($)**
مصاريف تدريب الطاقم	2,376.61
مصاريف التطوير المؤسسي	2,897.30
مجموع فرعي (دولار)	5,274
أخـــرى	**دولار ($)**
مصاريف الاستهلاك	26,204.00
فروق العملة	49,782.23
مجموع فرعي (دولار)	75,986
مجموع المصاريف (دولار)	1,208,021
التغير في صافي الموجودات	7,377

للاتصال بنا

مكتب رام الله

عمارة الميلينيوم، الطابق السادس

شارع كمال ناصر، المصايف

هاتف: 2987981 2 970+

فاكس: 2987982 2 970+

مكتب القدس

عمارة كمال 12، الطابق الاول

شارع ابن بطوطة

هاتف: 6264770 2 972+

فاكس: 6264770 2 972+

مكتب نابلس

عمارة غرفة تجارة نابلس، الطابق الخامس

شارع فيصل

تيلفاكس: 2386550 9 970+

مكتب سلفيت

عمارة ابو غانم، الطابق الثاني

هاتف: 2517101 9 970+

فاكس: 2511701 9 970+

www.jlac.ps

www.facebook.com/JLAC67